الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أثر تغيرات سعر الصرف الدينار على حجم التجارة الخارجية للجزائر 2005-2018

من إعداد الطلبة:

- زواوي ضياء الدين وليد
- إسماعيل مردف

تحت إشراف:

- د. بن محاد سمير

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
قدوري نور الدين	أستاذ محاضر " أ "	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	رئيسا
بن محاد سمير	أستاذ محاضر " أ "	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	مشرفا ومقررا
يحياوي عمر	أستاذ محاضر " أ "	جامعة محمد بوضياف – المسيلة –	مناقشا

السنة الجامعية: 2020–2021

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الدراسة

تلعب التغيرات الكبيرة في سعر الصرف دورا اساسيا في زيادة المخاطر التي يواجهها المستوردين والمصدرين، ويكون لذلك تأثير كبير على السياسات الاقتصادية للدولة. لذا فان هذه الدراسة استخدمت المنهج التحليلي في توضيح اثر سعر الصرف علي حجم التجارة الخارجية فالجزائر خلال الفترة 2005- 2017) ، وكيفية الوصول للتوازن في سعر الصرف والميزان التجاري، والاهتمام بدراسة سعر الصرف والميزان التجاري وتوضيح تأثير الاول علي الثاني. معرفة التغيرات التي تحدث في الصادرات والواردات الناتجة عن التغيرات التي تحدث في نظام سعر الصرف الجزائري.

Abstract:

. Des variations importantes du taux de change jouent un rôle clé dans l'augmentation des risques auxquels sont confrontés les importateurs et les exportateurs، ce qui a un impact significatif sur les politiques économiques du pays. Par conséquent، cette étude a utilisé la méthode analytique pour clarifier l'impact du taux de change sur le volume du commerce extérieur en Algérie au cours de la période 2005-2017)، et comment atteindre l'équilibre du taux de change et de la balance commerciale، et l'intérêt d'étudier la taux de change et de la balance commerciale et éclaircir l'impact du premier sur le second Connaître les changements qui se produisent dans les exportations et les importations résultant des changements dans le système de change algérien

شكر وعرفان

كل الشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل الذي سار معنا نحو طريق

النهاية خطوة بخطوة، الدكتور بن محاد سمير حفظه الله ورعاه، و جزيل

الشكر إلى جميع أساتذتنا من الطور الابتدائي إلى الجامعي، ولا ننسى لجنة

المناقشة لهم منا جزيل الشكر، وإلى جميع من ساعدنا و لو بكلمة طيبة

أجبرت خواطرنا.

الإهداء

الحمد لله كثيرا وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي ، باسط اليدين بالنعم مالك الملك ذو الجلال والاكرام الذي أمدني بالصبر و العزيمة لإتمام هذا العمل ، يامنبع التوفيق وميسر الأعمال الذي أنار لنا الدرب وسخر لنا الأسباب ما يكفي لقطف ثمرة الجهد و الاجتهاد ، هذا العمل الذي نهديه :

إلى الذي صدق فيهما قول العزيز والدينا الكريمين

(وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ وَ قُلْ رَّبِّ ارِحَمْهُمَا كَمَا رَبَّياني صَغِيرًا)

سورة الاسراء الآية : 24.

فهرس المحتويات

عنوان	صفحة
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغة الفرنسية	
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	**2**
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية	
تمهيد:	**8**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف	
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف	**9**
المطلب الثاني: أنظمة ونظريات سعر الصرف	**13**
المطلب الثالث: عوامل المؤثرة على سعر الصرف ومخاطره	**18**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لتجارة الخارجية	
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	**21**
المطلب الثاني: نظريات مفسرة لتجارة الخارجية	**23**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	**28**
المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية	
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر	**30**
المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات	**29**
المطلب الثالث: تأثير سعر الصرف على الواردات	**31**
:خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني: تقلبات سعر الصرف وأثرها على رصيد الميزان التجاري في الجزائر 2005-2017	
تمهيد:	**34**

المبحث الأول: سياسة سعر الصرف الدينار خلال الفترة 2005-2017	
المطلب الأول: الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2005-2017	**35**
المطلب الثانية: البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2005-2017	**39**
المبحث الثاني: تطور المبادلات التجارية خلال الفترة 2005-2017	
المطلب الأول: تطور الصادرات	**51**
المطلب الثاني: تطور الواردات	**55**
المبحث الثالث: انعكاسات تطور سعر الصرف التجارة الخارجية	
المطلب الأول: تطور سعر الصرف قبل سنة 2000	**70**
المطلب الثاني: احتياطي الصرف في الجزائر	**77**
الخلاصة	**85**
الخاتمة	**87**
قائمة المصادر والمراجع	**91**
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول1: تطور المتاحات صندوق ضبط الموارد2005–2015	39
02	جدول2:يبين التوزيع القطاعي للمشاريع المخطط دعم إنعاش اقتصادي 2001–2004	40
03	جدول3:برنامج تكميلي للدعم اقتصادي 2005–2009	42
04	جدول 4: يبين برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010–2014	43
05	جدول 5: يبين تطور الميزان التجاري 2005–2017	51
06	جدول 6: يبين توزيع السلعي للواردات سلعية للجزائر 2005–2017	58
07	جدول 7: توزيع جغرافي للواردات الجزائرية 2008–2011	61
08	جدول 8: التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية 2005–2017	64
09	جدول9: توزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية 2005–2017	67

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل1: قائمة الديون الخارجية للجزائر 2008-2017	**37**
02	الشكل2: هيكل الدين الخارجي متوسط وطويل الآجال حسب العمالات 2006-2017	**37**
03	الشكل3:يمثل هيكل واردات من سلع 20017 حسب منتجات	**56**
04	الشكل 4: يمل بنية التوزيع سلعي للواردات الجزائرية 2005-2017	**59**
05	الشكل 5: يمثل توزيع الجغرافي للواردات الجزائرية 2005-2017	**63**
06	الشكل 6: بنية الصادرات الجزائرية 2005-2017	**65**
07	الشكل 7: يمثل توزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	**69**
08	الشكل 8: يمثل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في مرحلة تخفيض الرسمي الأول	**71**
09	الشكل 9: يمثل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار 1993-1999	**72**
10	الشكل 10: يمثل سعر تطور الرسمي الموازي في الجزائر خلال فترة 1989-1996	**73**
11	الشكل 11: يمثل تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار 2000	**75**
12	الشكل 12: يمثل سعر الصرف الدينار مقابل الأورو 2000-2017	**76**
13	الشكل 13: يمثل احتياطي الذهب في الجزائر 2005-2017	**77**
14	الشكل 14: يمثل تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر 2005-2015	**78**
15	الشكل 15: وضع احتياطي في صندوق النقد الدولي	**79**
16	الشكل 16: حقوق السحب الخاص	**79**
17	الشكل 17: يمثل الأصول في الخارج 2005-2017	**80**
18	الشكل 18: احتياطي عائد الصرف الأجنبي	**81**
19	الشكل 19: معدل تغطية احتياطات الصرف الأجنبي للواردات الجزائرية	**82**
20	الشكل 20: تطور احتياطي الصرف الأجنبي إلى إجمالي الديون الخارجية في الجزائر2005-2017	**83**
21	الشكل 21: نسبة الاحتياطات الأجنبية للمخزون النقدي 2005-2017	**84**

مقدمة

مقدمة:

إن من أبرز المؤشرات على قوة الاقتصاد في أي دولة وهيمنتها على السوق والتجارة خاصة في تعاملاتها الخارجية هو سعر صرف عملتها وتقلباتها وفي هذا الإطار تحديدا تبرز أهمية البحث في هذا المجال، وهنا يجب لفت الانتباه الى ضرورة ضبط المفاهيم الأساسية التي تكشف الغطاء عن ضرورة معرفة مصطلحات المفاهيمية التي لها علاقة بسعر الصرف والسياسات المنتهجة في ضبط سوق الصرف وتأثيره على اقتصاد تلك الدولة.

حيث تعتبر سياسة الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لهاذا اصبحت الموضوعات التي تهتم بالدراسة ومناقشة اثار تغيرات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (لاسيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر الذين أدركوا المخاطر الناجمة عن تغيرات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير و الاستيراد اذا أن تقلبات سعر الصرف تضفي قدرا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية و كذلك الحال بالنسبة للمستوردين ، و منذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت و انتقال العديد من الدول النامية و المتقدمة نحو نظام الصرف المرن و اتجاه العديد من الدول النامية نحو سياسة تشجيع الصادرات أصبح الباحثون الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف و التجارة الخارجية، وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم السياسات التي تسعى لتحقيق التوازن الخارجي و ذلك من خلال رفع حجم الصادرات و الحد من الواردات ، حيث قامت معظم الدول النامية باتخاذ جملة من الاصلاحات قصد مواجهة تطور الاقتصاد العالمي ،حيث لجأت الى سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية كأداة لتصحيح الخلل في ميزان التجاري في اطار توصيات صندوق النقد الدولي و المؤسسات المالية الدولية، كونها أحد برامج التكييف و التعديل الهيكلي على اعتبار أنها الاكثر فعالية في معالجة الاختلالات الخارجية.

في ظل التقسيم الدولي وتخصص في منتجات، وكذا اختلافها من دولة إلى اخرى خصوصا من ناحية الموارد الطبيعية، تبقى التجارة الخارجية هي السبيل الامثل لتصريف المنتجات من السلع المنتجة وغير منتجة في الدول الأخرى مهما تعددت تعاريفها واهدافها، فبتوسع المبادلات التجارية وزيادة عدد الصفقات الاقتصادية، نمت التجارة الخارجية وصارت تلعب دورا عامل في اقتصاد الدول، أما ميزان المدفوعات فهو يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يتبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي.

ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها تجارة لما لها من علاقة وطيدة مع جميع المتغيرات، سواء كان ذلك على المستوى الوطني او الدولي، فقد سعات دول العالم للتوسع فيها والتوجه نحو الاتحاد والتكامل الاقتصادي عن طريق اتباع سياسات تجارية من شأنها زيادة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والمدفوعات الدولية والتخصص الإنتاجي، ونتيجة

لذلك فقد أصبح من الضروري التعامل بحذر، ونبني سياسة اقتصادية تقوم على أسس سليمة لمواجهة صدمات التي من محتمل أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

1- الإشكالية:

نهدف في بحثنا هذا الى تطرق الى معالجة إشكالية تأثير سياسة سعر الصرف على التجارة عموما وخصوصا في تعاملاتها الخارجية ومختلف سياسات المتبعة في ذلك، وقد اخترنا الجزائر كنموذج للدراسة ومن خلال هذا يمكننا طرح سؤال الاتي:

ما مدى تأثير سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2005-2017؟

ومن هذه الاشكالية تتفرع مجموعة من الأسئلة يمكن صياغتها كالآتي:

2- الأسئلة الفرعية:

-ماهية العلاقة بين سعر الصرف وحجم التجارة الخارجية؟

-ما هو واقع واتجاهات سياسة سعر الصرف في الجزائر؟

-هل يؤثر تقلب أسعار صرف الدينار على حجم التجارة الخارجية في الجزائر، وبأي طريقة؟

3- الفرضيات:

ننطلق في بحثنا هذا من عدة فرضيات يمكن صياغتها على الشكل التالي:

-توجد علاقة مباشرة بين سعر الصرف وحجم التجارة الخارجية في كل دول العالم.

-منذ دخول الجزائر في اقتصاد السوق عرف سعر الصرف تقلبا كبيرا.

-يؤثر تقلب سعر صرف الدينار بصفة مباشرة على حجم التجارة الخارجية في الجزائر، وبشكل كبير على الواردات، باعتبار الصادرات تتأثر بصفة مباشرة بأسعار النفط.

4- أهمية الدراسة:

-تكمن أهمية البحث في التطرق لموضوع أثر تغيرات سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية، وكذا محاولة رصد تأثير السياسة المنتهجة التي تنظم سعر الصرف على الاستثمار عموما وعلى التجارة الخارجية خصوصا.

5- أهداف الدراسة:

-الاهتمام بدراسة سياسات سعر الصرف ونظرياتها.

-توضيح مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

-توضيح آليات تأثير تغير سعر صرف الدينار على كل من الصادرات والواردات.

6- أسباب اخيار موضوع الدراسة:

- **أسباب الذاتية:**

الرغبة في التوسع في الموضوع لأنه امتداد لتقرير التربص الخاص بنا لنيل شهادة الليسانس.

- **أسباب موضوعية:**

محاولة كشف وتحديد العوامل وكذا الأسباب التي أدت ولا زالت تؤدي الى انهيار وضعف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية.

7- حدود الدراسة:

لقد واقع اختيار وتحديد الدراسة في اطارها الزماني والمكاني كما يلي:

- **الإطار المكاني:**

حيث حصرنا الدراسة في دولة الجزائر من أجل توضيح أثر تغيرات سعر الصرف الدينار على حجم التجارة الخارجية.

- **الإطار الزماني:**

أما من حيث الإطار الزماني فقد حصرنا الدراسة في المدة الزمنية الممتدة من سنة 2005 الى غاية سنة 2017

8- المنهج المتبع في الدراسة:

من اجل الالمام بموضوع البحث، وتحليل أبعاده وجوانبه ونتائجه، قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على تساؤلات البحث والوقوف على صحة فرضياته اثباتا أو نفيا، حيث قمنا بوصف متغيرات الدراسة نظريا في الفصل الأول، ومن ثم تحليل تطور هذه المتغيرات واستكشاف تأثير المتغير الأول (سعر صرف الدينار) على المتغير الثاني (حجم التجارة الخارجية بشقيها، أي الصادرات والواردات).

9- الدراسات السابقة:

- بن زعمة سليمة "**العلاقة بين سعر الصرف الدينار الجزائري والميزان التجارب الفترة 2002_2017**" حالة الجزائر مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،في علوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس _مستغانم 2019-2020 وتمت الدراسة في ثلاث فصول ،الفصل الأول يدور حول اسس النظرية لسعر الصرف و الفصل الثاني يدور حول التجارة الخارجية والميزان التجاري أما الفصل الثالث يدور حول تحليل وقياس العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري 2002-2017 ، نتائج الدراسة : قياس العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر، وقياس أثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري في الأجل القصير، من خلال الدراسة التحليلية لاحظنا أن قيمة الدينار الجزائري شهدت حالة ارتفاع مؤقتة سنة 2011 بسعر متوسط72,65 دينار للدولار الأمريكي الواحد، ليأخذ بعدها منحى معاكس طيلة الفترة (2012-2017) حيث عرف تدهورا حوالي 20 %سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ويرجع ذلك لرغبة السلطات النقدية في رفع حصيلة الصادرات المتأتية من النفط والمقومة بالدولار عند تحويلها للدينار ومنه ريح الفارق بالدينار الجزائري، وهو ما يساهم حسب خبراء اقتصاديين في تقليل نسيب للعجز المسجل في الميزان التجاري، وهذا على خلفية انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014، ليواصل تراجعه سنة 2016 بنسبة 95 % الاستمرار انخفاض أسعار النفط ومحاولة من بنك الجزائر في الحد من عجز الميزان التجاري، ليواصل تراجعه سنة 2017 بنسبة 14% لامتصاص السيولة، ومن خلال نتائج الدراسة القياسية تبين لنا وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات، وعلاقة طردية بين سعر الصرف والواردات، كما أكدت لنا غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، كما أن نتائج متجه الانحدار الذاتي VAR أشارت إلى أن كل من الصادرات والواردات تتأثر بتقلبات سعر الصرف في الأجل القصير.
- تمار أمين " **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري ، حالة الجزائر للفترة 1986-2015** دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة 2 ، تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول حيث يعالج الفصل الأول سعر الصرف المفاهيم والأساسيات ويعالج الفصل الثاني دراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و الميزان التجاري ويعالج الفصل الثالث دراسة تحليلية لسعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر ، الفصل الرابع دراسة قياسية لعلاقة تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري . نتائج الدراسة : المراحل الأربعة لنظام الصرف الجزائري و تطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي خلفت تاريخ الاستقلال حيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة و هي الفرنك الفرنسي ، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال بعض الفترات فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة ثم تبني نظام صرف ما بين البنوك و هذا في إطار نظام الصرف العائم المدار و المرتبط بالدولار الأمريكي نظرا لأن حوالي 97 ٪ من الصادرات الجزائرية تقيم بالدولار أما فيما يخص انتهاج

سياسة تخفيض قيمة الدينار لم تحقق الأهداف المرجوة و ذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد و غير تنافسي، أما الواردات هي كذلك غير مرنة لأن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها و تم تفسير التحسن المسجل في قيمة الصادرات أن يكون مرده دائما تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط، و بالتالي الاقتصاد الجزائري ككل مرهون ببساطة بسعر النفط و تقلباته .

10- صعوبات البحث:

تكمن الصعوبات التي واجهتنا في البحث في عدم توفر المعلومات من الجهات الحكومية المختصة في الإحصاء حيث توجهنا الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولم يتم تقديم أي معلومة لنا بالرغم من حملنا ترخيص للبحث مؤشرة من طرف الجامعة مما أثر على دقة ومصداقية المعلومات ونفس الاشكال واجهنا على مستوى المواقع الرسمية حيث لم نجد احصائيات لعدة سنوات.

11- هيكل البحث:

من اجل انجاز هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين، فصل نظري بعنوان الإطار النظري لسعر الصرف وتجارة الخارجية ويتكون من ثلاثة مباحث مرتبين كالاتي: مبحث أول نتطرق فيه إلى المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف، ومبحث ثاني نتناول فيه إطار المفاهيم للتجارة الخارجية، ومبحث ثالث يحوي العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية.

في الفصل الثاني المعنون بتقلبات سعر الصرف وأثرها على رصيد الميزان التجاري في الجزائر2005-2017 وقسمناه إلى ثلاثة مباحث مرتبين كالاتي: مبحث أول بعنوان سياسة سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2017/2005، ومبحث ثاني بعنوان تطور التجارة الخارجية فالجزائر 2017/2005، ومبحث ثالث بعنوان انعكاسات تطور سعر الصرف على حجم تجارة الخارجية بالجزائر 2017/2005.

وختمنا هذا بخاتمة وضعنا فيها أهم النتائج المتوصل اليها، إضافة الى بعض التوصيات التي ارتأينا ضرورة إيرادها في هذه الخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

تمهيد:

نعلم علم اليقين أن عمود الاقتصاد في العصر الحديث هو كل ما يتعلق بالصرف فهو محور التبادل التجاري، وقيمة التعاملات التجارية تتخذ ذلك مرجعا أساسا للوصول إلى الربح وضمان السلاسة في هذه التعاملات، وكذلك تجنب الأزمات الاقتصادية كالتضخم ومثيلاتها ؛ إذ يؤدي الارتفاع والانخفاض في سعر الصرف إلى تأثير على الاقتصاد ككل، بما فيها الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وكذا تنشيط التجارة الخارجية، إن هذه النقطة مهمة جدا ومعرفتها حجر الأساس في التجارة العالمية خاصة ونحن في عصر العولمة، وقد شاهدنا مع بعض ماذا حدث في الأزمة المالية العالمية2009 ونتائجها، فإن تحرينا عن السبب الفعلي فيها وجدناه يتعلق رأست بسعر الصرف وأزمة الدولار وكذلك ما حدث قبلها سنة2001 وكان من نتائج سعر الدولار ظهور الأورو كعملة موحدة للقارة العجوز، ومثال آخر نعيشه الآن عندما نرى انخفاض سعر صرف الدينار وتواصل تهاويه ندرك إدراكا جازما مدى تأثيره القوي على اقتصادنا إذ مس العجز الكثير من القطاعات وهنا تكمن الخطورة في عدم التحكم في سعر الصرف على الاقتصاد وما ينجر عنه من أزمات اقتصادية واجتماعية، ومن هنا نرى أنه من الضروري أن نحدد مفاهيم تتعلق أساسا بالصرف وارتفاعه وانخفاضه، وما معنى ذلك وكيفيات ذلك، وما علاقة ذلك وتأثيره على التجارة الخارجية.

وبطبيعة الحال لن نكون بدعا من الباحثين، بل سنتبع الطرق الأكاديمية في ذلك أخذا ونهلا من البحوث العلمية الرصينة في هذا المجال للتخلص من الإبهام واللبس خاصة وأن الأمر يتعلق بأمور دقيقة لا تتيح المجال للتأويل المفرط والتفسير اللغوي البليغ، وكذلك سنرتكز على الكتب التي تناولت الموضوع بالتفصيل، بالإضافة إلى المرور على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ومحاولة معرفة العلاقة بينهما وما ميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات.

في هذا الفصل سنعمل على توضيح مفاهيم سعر الصرف والتجارة الخارجية وعلاقتهما يبعضهما تأثرا وتأثيرا

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف.**
- ✓ **المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية.**
- ✓ **المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والاستيراد، استوجب وجود نسبة تبادل عملتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة، وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم سعر الصرف وأنواعه واهم وظائفه.

أولا: مفهوم سعر الصرف

لقد وردت العديد من التعارف لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع، وتتفق جميعها في تسليط الضوء على أهم عناصر سعر الصرف والجوانب التي تميزه أو تعطي شمولا لمفهومه نذكر منها:
عرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية، كما يمكن التعبير عنه أيضا بأنه سعر وحدة من العملة المحلية معبرا عنه بعملة أجنبية.[1]

- يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية الى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين).[2]

ثانيا: أنواع سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف أي عملة في سوق الصرف الأجنبي وفقا لقوى العرض والطلب على العملات فالطلب على الصادرات الجزائرية يقابله طلب على الدينار الجزائري، ويعني أيضا عرض العملات الأجنبية كما يكون في بعض الأحيان تدخلات للسلطات النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الأجنبية بما يحقق أهدافها، ومن بين أنواع سعر الصرف:

[1] عبد الرزاق بن زاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني،

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي،.

1) سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على انه سعر العملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف حساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من السلع وخدمات من بين البلدين.[1]

يتم تحديد سعر الصرف السمي تبعا لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلاد، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية، بمعنى انه يمكن أن يوجد أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي بلد واحد.[2]

2) سعر الصرف الحقيقي

سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، اذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات.

كما أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض.

3) سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية، باعتبار أن أي تغير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغير سعر الصرف لقيمة عملة المحلية.[3]

[1] بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني قضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص5.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 104

[3] سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963- 2006، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص10

يدل سعر الصرف الفعلي على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات خلال فترة زمنية.[1]

4) سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من اجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى تصحيح من خلال إزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية[2].

وبعبارة أخرى هو المتوسط الهندسي المثقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجاريا.[3]

نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة في حين حركة الأسعار الاسمية لا تشير إلى حدوث إي تغير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.

5) سعر الصرف التوازني

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن اثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني لأي سلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات، نستنتج من هذا المفهوم ان سعر الصرف التوازني هو سعر صرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات.

والملاحظة هو أن الصدمات النقدية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فمن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير تغيراته.[4]

---

[1] دوحة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص9-12.

[2] عبد الحسن جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ضل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص32.

[3] بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره.

[4] دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره ص9-12

ثالثا: أهم وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد، سواء كان ذلك النشاط تجاريا او استثماريا، يعتبر أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العالمية، كما يعتبر وسيلة هامة التأثير على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وينعكس ذلك على التضخم والعمالة، إضافة انه يستخدم كمؤشر كونه يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد او خارجه، فانه يمكن ان يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية.

يمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها:

1) الوظيفة القياسية

يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية، معنى أن سعر الصرف بشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأخرى لعمليات تجارية معينة.[1]

2) الوظيفة التطويرية

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان، وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان، فعندما ارتفع سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني زادا إقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية حيث كان ثمنها منخفض مقارنة بالسيارات الأمريكية.

3) الوظيفة التوزيعية

يمارس سعر الصرف وظيفته التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم، فمثلا عند انخفاض سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني، وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا إرادات اليابان

[1] عبد الرزاق بن زاوي، ص4

زيادة حصتها من الحبوب فإنها ستضطر إلى دفع زيادة في دولارات بسب ارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، إذا فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها، سيؤثر في حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد البنوك المركزية في بلدان الأخرى. [1]

المطلب الثاني: أنظمة ونظريات سعر الصرف

تتعدد نظريات الأنظمة ونظريات سعر الصرف لذا حولنا أن نتطرقّ إلى النظريات الشائعة والأنظمة المعتمدة في هذا المطلب:

أولا: أنظمة سعر الصرف

1) **نظام ثبات الصرف:** ساد نظام صرف الثابت في ضل قاعدة الذهب على شكل مسكوكات ذهبية أواخر القرن 19 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، حيث تميزت عملات الدول في ضل نظام الذهب بثبات نسب مبادلتها يبعضها البعض، أي أن أسعار الصرف بينها تكون على جانب من الثبات والاستقرار.[2]

إذ أن قاعدة الذهب الدولية، تتوفر على ثلاث شروط أساسية هي:[3]

- ✓ تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
- ✓ ضمان السلطات النقدية لصرف العملة الوطنية بالذهب، والعكس دون قيود.
- ✓ حرية تصدير الذهب واستيراد

2) **نظام سعر الصرف المرن:** يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفق لقوى الطلب والعرض كأنه سلعة أخرى وعمليا لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو معرفة بعملة دولية أو معيار دولي كالذهب.[4]

[1] كمال العقريب، اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، ص3

[2] درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص8

[3] محمد البشير بن عمر، دراسة اثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص8.

[4] عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وإدارته في ضل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011،ص91

وينقسم إلى أنواع:

- ✓ التعويم الموجه (المدار): في هذا النظام تحاول السلطات النقدية الحفاظ على سعر صرف مستقر بالرقابة الشديدة أو التحكم في حركات سعر الصرف بدون الالتزام بقيمة أو مسار محدد سابق،
- ✓ التعويم الحر: وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا او هبوطا حسب قوة السوق ويسمح التقويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرير من قيود سعر صرف وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات وإعداد السياسة اللائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تتشكل قيدا.
- ✓ نظام سعر الصرف المختلط: في هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابتة والمعومة أي الجمع بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم ويطبق في مجموعة مثل النظام النقدي الأوربي، حيث تكون دول المجموعة مثبته بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة.
- ✓ التعويم غير النظيف: ويقصد به تدخل السلطة النقدية معتمدة على سعر صرف العملة غير الواقعي و هذا ما يشكل أضرار بالنسبة للنظام النقدي الدولي.[1]

3) **نظام** الرقابة على الصرف: يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظيم التعامل في النقد الأجنبي، ويكون في ضل هذا النظام تقيد حرية تصدير و استيراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن التحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلقة إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكيم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية.[2]

ثانيا: نظريات سعر الصرف

ظهرت أولى هذه النظريات حيز الوجود كمحاولة لوضع أسس تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول والتي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف، فخرج الاقتصادي السويدي غوستاف كامل بنظريته تعادل القوة الشرائية.

[1] حسنة محرز، مرجع سبق ذكره، ص 8

[2] دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 19

✓ **نظرية تعادل القوة الشرائية:**

تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عملتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، حيث يعود الفضل في معالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينات من القرن العشرين، وترى هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العملتين في داخل كل دولة.

تتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تتحدد سعر الصرف الخارجي.[1]

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كامل، حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقيم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى، بخلاف قاعدة الذهب، وتوصل إلى نظرية تعادل القوى الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.[2]

✓ **نظرية تعادل أسعار الفائدة:**

لقد بدأ كينز في 1923 باكتشاف العلاقة الموجودة بين سعر الفائدة والصرف أخذا بعين الاعتبار سعر الصرف اجل، وهذه العلاقة عرفت بتكافؤ(تعادل) معدلات الفائدة.[3]

وفق هذه النظرية فإن قيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر الصرف، إذ انه لا يحصل على المردودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني و سعر صرف الأجل في نفس الوقت مادام هناك فرصة للاستفادة من المراجحة، هذه الطريقة تعتبر مهمة لأنها تفيد في متابعة الاتجاهات التي تأخذها أسعار الصرف بناء على معطيات محدودة.[4]

[1] موسى سعيد مطر شقيري، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 98

[2] شعيب بونوة وخياطة رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر"دراسة قياسية للدينار الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، 201، ص124.

[3] وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، طبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت،2001، ص214.

[4] دغة حسين، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، الجزائر، ص17

إذن نظرية تعادل أسعار الفائدة تنص على أن تقلبات سعر الصرف المرتقبة تكون مساوية للفرق بين معدل الفائدة المحلي والأجنبي.

i : معدل الفائدة المحلي

***i** : معدل الفائدة السائدة في البلد الأجنبي اثر تغير الصرف على الميزان التجاري.

✓ **نظرية الكمية**

تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقيمة العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار والى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة، هذا ما يشجع على الاستيراد وتخفيض الصادرات ويقابله ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحلين، وانخفاض في الطلب على العملة المحلية وزيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع .[1]

فإذا زادت كمية النقود المعروضة مع زيادة سرعة تداولها، انعكست هذه الزيادة على ارتفاع المستوى العام للأسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبي لأسعار الصادرات، الأمر الذي يجعلها ضعيفة من حيث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية، يؤول هذا الأمر كله إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات الوطنية، وهو ما يعني انخفاض الطلب على العملة الوطنية، ومنه تدني سعر صرف العملة المحلية .[2]

✓ نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات)

يمثل طرف الإيرادات في ميزان المدفوعات طلبا على العملة الوطنية بالعملات الأجنبية في حين يمثل جانب المدفوعات عرضا للعملة الوطنية طلبا للعملات الأجنبية، وترى هذه النظرية ان القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير.

فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات لدولة ما موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، إما إذا كان ميزان المدفوعات ذو رصيد سالب ما يعني إن القيمة الواردات اكبر من قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة من عرض العملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات في حالة توازن ما يعني حدوث توازن في عرض

[1] محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 11

[2] علة محمد، الدولرة ومشاكل عدم الاستقرار النقد واثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 67

العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية، وقد أثبتت بعض الاقتصاديين الألمان صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الثانية من بينهم diehl فسعر المارك الألماني لم يتأثر على الرغم من زيادة كمية النقود وسرعة دورانها وارتفاع الأسعار، ويرجع السبب أن ميزان الحسابي متوازنا أي عدم وجود رصيد دائن أو مدين يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.[1]

وللوصول بهذه النظرية إلى تحديد سليم لسعر الصرف أربع خطوات هي:[2]

أ- تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية في أقرب فترة ممكنة، وأثار التغيرات الدولية في النتائج والتوظف في الأجل القصير.

ب- تقدير النتيجة النهائية لميزان المدفوعات لإمكان تخطيط نتيجة ميزان العمليات الجارية المتوازن في حالة الاضطرابات الطارئة.

ت- تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية التي تتطابق مع الهيكل المرغوب والمنتظم في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط

✓ **نظرية كفاءة السوق[3]**

السوق الكفء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادي الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل تضخم....الخ، وفي السوق الكفء:

أ- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآتي على أسعار الصرف الأنية والآجلة.

ب- تكاليف المعلات ضعيفة.

ت- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

1. التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الاتي (نقد).
2. لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، ص 337

[2] عبد المجيد قدي مرجع سبق ذكره، ص 124

[3] لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010،ص 105

✓ نظرية ماندل_ فلمنغ في تحديد أسعار الصرف.

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل أعمال التي قام بها ماركوس فلمنغ 1962 و روبرت ماندل 1963، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، يتعرض النموذج إلى تحليل اثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف في الاقتصاد مفتوح، يتعرض النموذج إلى تحليل اثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف في الاقتصاد مفتوح صغير نسبيا الذي لا يؤثر على أسعار الفائدة في باقي دول العالم، ثم يفترض ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغيرا خارجيا.[1]

يعتبر النموذج أن مستوى التوازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي لا يترتب عليه في اقتصاد مفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، توازنا مؤقتا وظاهريا، وحتى يتحقق التوازن لابد من الاستجابة لشروط التوازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: عوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطره:

لمعرفة مخاطر تقلبات سعر الصرف تطرقنا إلى العناصر الأتية :

أولا: عوامل المؤثرة في سعر الصرف

باعتباره متغيرا يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، يتعرض سعر الصرف إلى عدة مؤثرات جانبية تعمل على تغير مستوياته، ومن بين أهم العوامل نجد:

1) **التغير في ميزان التجاري:** توجد علاقة وثيقة بين ميزان التجاري و سعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر صرف لعملة بلد ما اكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان التجاري، أما إذا تم تحديد سعر الصرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليها فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية في استمرار الاختلال في الميزان التجاري.

2) **تغير معدلات التضخم:** للتضخم اثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة، يتجلى في انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حال ارتفاع مستويات التضخم المحلي، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، فمثلا عند

[1] لحلو موسى بخاري، مرجع سابق، ص105

انخفاض قيمة العملة بلد ما بنسبة 10% وكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية ثم على العملات الأجنبية.[1]

3) **أسعار الفائدة:** إن حركة رؤوس الأموال، والأرصدة المعدة للإقراض الدولي، حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة فان ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في خالة الانخفاض.[2]

4) **كمية النقود:** إن الزيادة في كمية النقود (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، سرعة تداول النقود....)، تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وهذا ما أكده "ميلتون فردمان" إذ يرى أن حركة الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، وبالتالي هذا يجعل سلع الدولة اقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى وينتج على ذلك ارتفاع في أسعار الصرف العملات الأجنبية.[3]

ثانيا: مخاطر سعر الصرف

يمكن التميز بين المخاطر التالية :[4]

1. مخاطر المالية: تنشا هذه المخاطر بسب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة و حدة في بعض الأحيان، وهي من أكثر المخاطر وضوحا وهذه التقلبات تكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف، ويمكن أن تصل هذه التقلبات خلال يوم واحد بين 1.5% إلى 3%.

2. مخاطر التمويل: وهي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من اجل تمويل احد الحسابات بالعملة الصعبة.

3. المخاطر التي يترتب على تغيرات التنظيمية: وتتعلق بالتعامل بالعملات الأجنبية في الخارج سواء بالنسبة للبنوك أو بالنسبة للمشروعات التجارية، فلو وضعت دولة فجأة نظام صرف مزدوج لعملتها كأن يكون هناك سعر صرف حر يحدده العرض والطلب يطبق على العمليات التجارية، ويوجد من جهة أخرى سعر صرف موجه تحدده السلطات النقدية

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص

[2] موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 51

[3] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير لنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص22

[4] مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، ط 1997، ص136،135

يطبق على العمليات المالية مثل تحويل رؤوس أموال للخارج، وهنا قد تترتب خسائر على تحويل رؤوس الأموال في حالة تطبيق هذا النظام بسب اختلاف سعر صرف.

4. المخاطر الائتمانية: ينصب عادة في عقود الائتمان التي تمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الأخر بالسعر وفي الموعد المتفق عليه في العقد، وهناك خطر تنشأ من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه.

5. المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي: قد تقع بعض الأخطاء في خصم النشاط الجاري بالبنك كأن تدرج العملة غير المطلوبة أو يدرج سعر صرف الخطأ، وقد توجه الأرصدة بالعملة الأجنبية بطريق الخطأ إلى حساب أخر غير الحساب الصحيح.

6. المخاطر الناجمة عن إعادة تقيم المراكز المفتوحة: قد تتحقق خسائر للبنك عند إعادة تقيم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه والتي تجري عادة مرة كل شهر، وتختلف أساليب إعادة التقييم، إلا أن الأسلوب الأكثر إتباعا هو أن يتم تقيم كافة المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

يعد التبادل التجاري بين الدول، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالأخر، أي تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية، وبينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية، فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرأة العاكسة لاقتصاد كل دولة.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور أساسي في رفع قوة اقتصاد أي دولة سنتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية وتعريف التجارة الخارجية .

أولا: تعريف التجارة الخارجية

يمكن تعريف التجارة الخارجية بانها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والانظمة التي تعقد بين الدول .[1]

كما تعرف التجارة الخارجية على انها لحصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي في مجتمع البشري، التي نتجت عن اتساع رقعة سوق التبادل الاقتصادي الجغرافي، بحيث لم تعد السوق مغلقة او قائمة على منطقة جغرافية واحدة تضم مجتمعا تكوينيا سياسيا واحد، بل اتسعت لتضم المبادلات السلعية والخدمية بين الاقاليم ذات مقومات اجتماعية وسياسية مختلفة وعلى ذلك فان للتجارة الخارجية طبيعة خاصة بها .[2]

[1] عطاالله زبون، التجارة الخارجية، دار اليزوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، ص 9

[2] صلاح الدين ناسق، تطور التجارة الدولية، مكتبة عين الشمس القاهرة، مصر، 1974،ص5

ثانيا: أهمية التجار الخارجية

تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، إذ تتجلى أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:[1]

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح الأسواق جديدة أمام منتجات الدول، وتربطها مع بعضها البعض.
- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من اثأر على الميزان التجاري.
- هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه.
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية:

يمكن تحديد أسباب قيام التجارة الخارجية بما يلي .[2]

- اختلاف تكاليف إنتاج السلع والخدمات بين الدول.
- وجود فائض في الإنتاج.
- التخصص الدولي.
- اختلاف الميول والأذواق.
- رفع مستوى المعيشي ومستوى الدخل.

[1] زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد مخطط الى اقتصاد السوق، اطروحة ماجيستير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 4

[2] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية الجزء الاول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999، ص 16

- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة إلى أخرى.
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

اولا: النظرية التجارية

اعتبر نموذج التجاريين ان زيادة تراكم كميات المعادن النفيسة (الذهب و الفضة) هو اساس التفوق والتقدم، وبان كمية عرض الذهب كانت ثابتة نسبيا، فقد اعتقد التجاريون ان الدولة وبالأخص تلك التي لا تمتلك أي مخزون من الذهب تكوم دولة فقيرة، وعليه فقد اعتقدوا بان الصادرات هي نعمة لأنها تعمل على تدفق المعادن الثمينة الى داخل الدولة، بينما اعتقدوا بان الواردات هي عبء على الدولة لأنها تعمل على خروج المعادن الثمينة منها، وبناء عليه فقد اعتمد الفكر التجاري سياسة حماية القومية تقوم على.[1]

- ✓ تشجيع الصادرات عن طريق سياسة الدعم.
- ✓ عدم تشجيع الواردات عن طريق فرض التعريفة الجمركية.

ثانيا: النظريات الكلاسيكية

من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية:

أ- نظرية دافيد هيوم

تتلخص نظرية دافيد هيوم في التجارة الخارجية في ان الرفاه الاقتصادي في أي بلد سوف يعم على البلدان الاخرى، بسب تكامل هذه البلدان في ضل تقسيم العمل الدولي، ففي حالة تطور بلد ما سيكون تأثيره ايجابيا على البلدان الاخرى المجاورة له، فمثلا تطور كل من(فرنسا، المانيا، وايطاليا) هو لصالح بريطانيا وان تخلف الدول سيؤثر سلبا على الاقتصاد البريطاني .[2]

[1] أمجد بن عيسى، انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية، اطروحة شهادة ماستر، جامعة تبسة، الجزائر ص 6

[2] رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، دون مكان، العدد 17، حزيران 2013، ص 126

ب- نظرية الميزة المطلقة لادم سميث

عرض ادم سميث في كتابه الشهير(ثروة الامم) لنظريته حول التجارة الدولية، وقامت تلك النظرية على ذات المنطق الذي يحكم الانتاج المحلي وهو التخصص وتقسيم العمل، فعلى المستوى الدولي يكون هناك تخصص وتقسيم العمل، فعلى المستوى الدولي يكون هناك تخصص وتقسيم للعمل الدولي بين الدول، حيث تتخصص كل دولة في انتاج السلع التي تتميز فيها بمميزات مطلقة عن غيرها من الدول.[1]

وقد ركز ادم سميث على اهمية التجارة الدولية الحرة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة، وحسب ما يرى ان المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على اساس الميزة المطلقة، فقد تكون الدولة لديها كفاءة اكبر في انتاج بعض السلع وكفاءة قليلة في انتاج سلع اخرى مقارنة بدول اخرى، وبغض النظر عن سبب الاختلاف في الكفاءة فان كلا البلدين يمكن ان يستفيدا اذا تخصص كل منهما في انتاج السلع بكفاءة اكبر من البلد الاخر.[2]

ت- نظرية دافيد ريكاردو

تقوم نظرية الميزة النسبية اساسا على الاعتبارات الاقتصادية والمكاسب المترتبة بتطبيق مبدا التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، ولقد طرح ريكاردو ظاهرة وهي كون احد الدول لا تمتلك أي ميزة مطلقة في انتاج أي من سلعتين محل التبادل، رغم هذا فبإمكانها المشاركة في عملية التبادل الدولي.

وحسب هذه النظرية فان البلد قد يكون اكثر كفاءة من بلد اخر في انتاج سلعتين ومن ثم يستطيع ان ينتجها بنفقات اقل ويصدرها بأسعار اقل، ومع ذلك سيجد ان مكسبه من التجارة الخارجية سوف يكون اكبر اذا تخصص في انتاج وتصدير احدى سلعتين فقط وهي التي يتميز فيها نسبيا .[3]

ث- نظرية جون ستيوارت ميل

لقد تنبه الاقتصادي "جون ستيوارت ميل" الذي كان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي ابراز اهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي، فوفقا لهذه النظرية فان معدل التبادل الدولي يحدد على اساس الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة

[1] رضا عبدالسلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010،ص 37

[2] خالد محمد السواعي ، التجارة الدولية النظرية وتطبيقها، ط1، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2009، ص68

[3] زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص57

الاخرى، أي انه يتوقف على العاملين هما طلب وعرض الدولتين حيث معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية، هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها من الدولة الاخرى وهذا ما اسماه ميل بقانون "الطلب المتبادل".

ولقد ركز "ميل" في نظريته هذه على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل في الدولتين، بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منهما كما فعل ريكاردو، فهذا الاخير لكي يوضح مفهوم النفقة النسبية فانه يثبت كمية الانتاج لإظهار الاختلاف في التكلفة، بينما "ميل" فيقوم بتثبيت كمية العمل ليظهر الفرق في الانتاج و المردودية .[1]

ثالث: النظريات النيو كلاسيكية

أ- نظرية هكشر اولين:

خلصت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية الى قانون النفقات النسبية باختلاف تلك النفقات الذي يدعو الى قيام التبادل بين الدول، اضافة الى اتخاذ العمل كعنصر أساسي وحيد للقيمة الا انها اهملت الاسباب التي تدعو الى اختلاف هذه النفقات بين الدول، أي بانها بهذه الصورة تحدد متى تقوم التجارة الدولية، ولا تفسر لماذا تقوم، فهي تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها، الشيء الذي عمد الى توضيحه الاقتصادي السويدي اولين، وان كان قد اعتمد على افكار هكشر، مما ادى الى تسمية النظرية بنظرية هكشر– اولين.

يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الانتاج في التجارة الخارجية الى الاقتصادين السويديين"ايلي و هكشر" في كتاب بعنوان" اثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919، والى تلميذه" برتلي اولين" والذي قام بتطوير وبتفسير نظرية معلمه من خلال كتابه بعنوان التجارة الاقليمية والتجارة الدولية الذي اصدره سنة 1933، وذلك بتوجيه النقد الى الاسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية.[2]

تعتبر اهم فرضيات نظرية التناسب عوامل الانتاج في ان:

- البلدان تنتجان سلعتين
- حرية التبادل، عدم وجود رسوم جمركية

[1] حسنة محرز، اثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، مذكرة شهادة ماستر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018 ص19

[2] زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص38

- المنافسة الحرة
- عدم الانتقال الدولي لعوامل الانتاج
- الاستخدام التام لعوامل الانتاج داخل البلد
- اذواق المستهلكون معطاة
- التكنولوجية المتاحة لإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد.

رابعا: نظريات الحديثة

لقد تعرض الاقتصاديون المهتمون بميدان التجارة الدولية في الفترة ما بعد الكلاسيك والنيو كلاسيك الى عوامل لم تتطرق لها المدارس السابقة، محاولين بذلك اعطاء تفسيرا أقرب ما يمكن للواقع وللعناصر التي تحكم وتسير المبادلات الدولية. فمنهم من اعتمد على دور الطلب، ومنهم ركز على التطور والتكنولوجيا الذي يمنح ميزة للبلدان المخترعة في احتكار المبادلات الدولية لصالحها (لفترة معينة) ومنهم من اعتمد على النظريات الكلاسيكية والنيو كلاسيكية واعطى تفسيرا حديثا للتجارة الدولية مركزا على درجة تأهيل اليد العاملة،[1] وهذا ما سنتناوله في النقطة التالية:

أ- نظرية ليندر– دور الطلب

قام ليندر بدراسته سنة 1961 وانطلق من فكرة انه إذا كان التوفر على عوامل الانتاج يحدد المبادلات الخاصة بمواد الاولية، حسب ما جاء في نظرية هكشر– اولين– سام ويلسون، فان الطلب هو الذي يفسر مبادلات المنتجات المصنعة، محاولا تفسير المبادلات الخاصة بالسلعة والتي تشكل أكبر نسبة في المبادلات الدولية الحالية.

ان ظروف الانتاج ليست مستقلة عن ظروف الطلب بل هي تابعة لها. فلا يمكن انتاج أي سلعة اذا لم تكن محل طلب قوي فكلما كان الانتاج اكثر فاعلية كلما كان الطلب اكثر حجما.

اما العنصر الثاني الذي ركز عليه ليندر فهو تشابه الطلبات الدولية واعتباره يشجع المبادلات الدولية حسب رايه، فاذا كانت طلبات المتعاملين متماثلة، فان صادرات البعض هي واردات البعض الاخر، ويصبح، حجم المبادلات اكثر اهمية فكلما كانت طلبات البلدان متشابهة كلما تاجرت مع بعضها البعض اكثر فاكثر. و يمكن ان تصبح المنتجات المتبادلة هي نفسها تختلف فقط من حيث نوعيتها او درجة تعقدها.

[1] نويوة عمار، اقتصاد دولي، مطبوعة مقدمة لطلبة تخصص تجارة، جامعة باتنة الجزائر، 2013،2014، ص16،17 .

اما فاعلية الانتاج التي تنمي الطلب الداخلي فتتأثر حسب ليندر بمجموعة من العوامل:

- الميزة في امكانيات استغلال المواد الاولية
- التنافس بين المتعاملين
- اقتصاديات الحجم (وفورات الحجم)
- التوفر على العوامل الانتاجية المختلفة
- التنافس الاحتكاري

هذه الفاعلية مرتبطة بالشرط الضروري والمتمثل في وجود طلب داخلي يخلق التبادل.

ب- نظرية دورة الحياة المنتوج

تقدم فرنون سنة 1966 بنظرية دورة حياة المنتوج في التجارة الدولية والاستثمار ان هيكلة المبادلات الدولية ليست نهائية بل تتغير بتغير مراحل دورة حياة هذا المنتوج.

وتعتمد هذه النظرية على كون الاصول الى معارف جديدة ليس مجانا ولا فوريا، وان الميزة النسبية تعتمد على القدرة غير المتكافئة للأمم على استيعاب التطور التقني، والى تحويل هذا التطور الى اختراعات التكنلوجيا تؤدي الى انتاج السلع جديدة، والى نشر هذه الاختراعات تدرجيا من خلال التجارة الخارجية.

عادة ما تتم هذه الاختراعات في البلدان الصناعية الكبرى القادرة على الاختراع بفضل ما تتوفر عليه من منشآت قاعدية، موارد مالية، مادية، بشرية متمثلة في يد عاملة جد مؤهلة واسواق وطنية واسعة تستوعب المنتجات الموزعة. ولقد اعتمد فرنون على عاملين اساسين في نظريته هما:

اولا: ان التطور التقني كعامل لنمو راس المال نادر ومكلف ويتوزع بطريقة غير متساوية بين الصناعات، وبين الامم

ثانيا: ان المجهودات المبذولة في البحث والتطوير تؤودي الى خلق منتجات جديدة يتم تبادلها على المستوى الدولي بمراحل تشبه مراحل دورة حياة المنتوج.

ت- نظرية التبادل اللامتكافئ

وفقا النظرية الكلاسيكية، وكذلك لنظرية التوافر النسبي لعوامل الانتاج (H-O)، فان من شان التبادل الدولي ان يعود بالنفع على كل اطراف هذا التبادل، كما ان من شانه ايضا ان يؤدي الى تقارب مستويات الدخول في الدول المختلفة، غير ان الواقع التبادل الدولي يشير الى عكس ذلك، حيث ان عدم التكافؤ هو السمة الاساسية البارزة لهذا التبادل.[1]

المطلب الثالث: عوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شانها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة او النامية ومن هذه العوامل نميز :[2]

- تفاوت الاجور من دولة الى اخرى: والذي يرجع الى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- العوامل السياسية: الحروب لها تأثير على العمالة مما يجرى تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.
- تفاوت المستوى المعيشي والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من اجل تحقيق اموال.

رأس المال:

- سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الاموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
- سعر الخصم: اذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الاموال.
- سعر الصرف: راس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الاخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

التكنولوجيات:

ان اختراع آلات جديدة تساهم في الانتاج والتغلب على مشاكل نقص الايدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

[1] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت،2010، ص 132

[2] زيرمي نعيمة، نفس المرجع، ص 29

اضافة الى هذه العوامل نجد ان ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل اثرت على التجارة الدولية.

شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية[1]

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الادوات اهمها (تغير نظام الاسعار، تغير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغير نظام اسعار الصرف،.....)، واستنادا الى تجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تجارتها الخارجية، فانه ثمة متطلبات يجب توفيرها من اهمها:

1. يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، واسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.
2. ان تكون السياسات الاخرى–خاصة المتعلقة بالاستثمار والاسعار– تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.
3. من المفيد الابتداء في تحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية، لان التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الانتفاع.
4. من المفيد قبل الشروع في اجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، ويتم الاجراء جنبا الى جنب مع تخفيض سعر صرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن الطريق زيادة الصادرات والانتاج والعمالة.

يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.

[1] قدي عبدالمجيد، مدخل الى سياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 ص250،251

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية:

وقد جزئنا هذا المبحث إلى ثلاثة فروع من أجل تبسيط المعلومات ومحاولة إيضاحها والتدقيق فيها:

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

عرفت التجارة الخارجية الجزائرية عدة مراحل نذكر منها:

- مرحلة الاولى: احتكار التجارة الخارجية من طرف الاستعمار حيث تمثلت الصادرات أساس في المنتجات الزراعية والمواد الاولية، فتمثلت في المواد الاستهلاكية الغذائية والصناعية والآلات الضرورية للزراعة.
- مرحلة الثانية: هي مرحلة احتكار الدولة التجارة اين تولت الدولة تنظيم التجارة الخارجية حيث اصبحت عمليات الصادرات والواردات خاضعة للمراقبة، واستندت وضيفة التجارية الخارجية للمؤسسات الوطنية، كما قامت الدولة بتخطيط التجارة الخارجية.
- مرحلة الثالثة: اعادة تنظيم التجارة الخارجية نتيجة تزايد الطلب على السلع الاجنبية ونقص في الموارد المالية من العملة الصعبة وضعف الصناعات المحلية، اتخذت الدولة وقرارات استراتيجية تتمثل في الاصلاحات اقتصادية لإعادة تنظيم التجارة الخارجية.[1]

المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

يعتبر سعر الصرف عامل اساسي في تحديد اسعار السلع المتبادلة بين الدول، حيث يتم تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الاجنبي بثلاثي قوى العرض والطلب من الصرف الاجنبي و الميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين(الصادرات والواردات)، حيث يعكس لنا قوى سوق الصرف الاجنبي ويساهم بقلب سعر الصرف في احداث تغيرات في اسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار الدول الاجنبية، وهذه التقلبات قد تؤدي الى تأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف ارتفاع قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية او انخفاضها.

ففي حالة الانخفاض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض اسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الاجنبية، وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:

- ✓ ارتفاع اسعار المواد الاولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي الى الارتفاع الاسعار.

[1] الداوي يامنة، اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية، اطروحة لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 13.

- ✓ ارتفاع اسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع اسعارها الى ارتفاع نفقات المعيشة.
- ✓ بسبب ارتفاع اسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها الى بدائلها من السلع الوطنية.
- ✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع الاسعار في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الاسعار، مما يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على هذا السلع والذي يترتب عنه زيادة الفعلية في الاسعار، ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنين ورغبات المستوردين الاجانب.

المطلب الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات

ان انخفاض قيمة العملة المحلية يجعل اسعار الواردات اكثر ارتفاع داخليا، اما سعرها مقوما بالعملة الاجنبية فيضل دون تغير وبالتالي فان حجم الواردات سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الاجنبي.

اما في حالة الارتفاع قيمة العملة او لجوء الدولة الى رفعها بغية تقليل اعباء واردتها على الميزان التجاري يؤدي ذلك الى زيادة الحجم الواردات من الخارج مما يؤدي الى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الاسعار بالإضافة الى انخفاض تكلفة الانتاج نتيجة انخفاض تكلة الواردات من المواد الخام.

ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحلين (الطلب على الواردات). أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية. [1]

[1] حسنة محرز، مرجع سبق ذكره، ص 28

الخلاصة :

تعد أسعار صرف العملات الأجنبية واحدة من أهم العوامل المحددة لمستوى القوة الاقتصادية النسبية لبلد ما، وتلعب أسعار الصرف دورا حيويًا في مستوى التبادل التجاري للبلد، وهو أمر بالغ الأهمية لكل اقتصاد السوق الحر في العالم ،وبالتالي ، تعد أسعار الصرف من بين أكثر التدابير الاقتصادية التي يتم مراقبتها وتحليلها ومعالجتها . هناك عدد من العوامل التي تؤثر على أسعار الصرف منها :المعدلات النسبية للتضخم ،أسعار الفائدة المقارنة ، نمو العرض النقدي المحلي ، حجم واتجاه ميزان مدفوعات الدولة ،النمو الاقتصادي كما يقاس الناتج القومي الإجمالي ، الاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية) ،و تبقى التجارة الخارجية هي السبيل الأمثل لتصريف المنتجات من السلع المنتجة وغير منتجة في الدول الأخرى مهما تعددت تعاريفها وأهدافها، فبتوسع المبادلات التجارية وزيادة عدد الصفقات الاقتصادية، تمت التجارة الخارجية وصارت تلعب دورا هاما في اقتصاد الدول، أما ميزان المدفوعات فهو يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، إذا كانت معظم المعاملات الجارية و الرأسمالية لا تترجم بشروط السوق، خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية، فإن التوازن الخارجي يكون توازنا اصطناعيا، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي.

الفصل الثاني:

تقلبات سعر الصرف وأثرها على رصيد الميزان التجاري في الجزائر2005-2017

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، ويظهر ذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، فاستيراد السلع من احدى البلدان الاجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد في السوق الوطني بمعنى ان الواردات تزيد من الطلب على العملات الاجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في اسواق العالم، ولكن الصادرات تزيد من الطلب الاجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات في السوق الوطني مما يؤدي الى حدوث اختلال في الميزان التجاري لهذه الدولة ويتم معالجة هذا الاختلال من خلال اتخاذ سياسات سعر الصرف التي تتناسب مع حالة الاقتصاد الوطني. ويتكون الفصل الثاني من ثلاثة مباحث.

- **المبحث الأول**: سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2017/2005
- **المبحث الثاني**: تطور التجارة الخارجية فالجزائر خلال الفترة 2017/2005
- **المبحث الثالث**: انعكاسات تطور سعر الصرف على التجارة الخارجية بالجزائر 2017/2005

المبحث الأول: سياسة سعر صرف الدينار خلال الفترة 2005-2017

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2005 – 2017 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي وانهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة، وبالتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر والتفتت إلى تنظيم سياساتها الاقتصادية، وكجزء من السياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة"

المطلب الأول: الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة2005–2017

شهدت الجزائر عدة تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية والداخلية، وفي هذا السياق وقبل تحليل تطور سياسة سعر صرف الدينار يجب معرفة، تطور ديون الجزائر وأهم البرامج الاقتصادية التي أنجزتها.

1. **الديون الخارجية والداخلية للجزائر** "إن الجزائر كانت قد قررت لدى إطلاق أول برنامج تنموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية والخاصة

(الدين التجاري)بشكل يسمح لها بتخفيف هذا العبء المالي الثقيل التي قد يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي، و بذلك تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية كما يلي" :[1]

1–2–التسديد المسبق للديون الخارجية: حيث كان الدفع المسبق للديون على النحو التالي: أول عملية دفع مسبق للديون الخارجية تم سنة 2004 حيث تمكنت من سداد 12 قرض للبنك الإفريقي للتنمية، ما وفر ما مقداره 187 مليون دولار، إضافة إلى سداد 22 قرض للبنك العالي وهو ما وفر 121 مليون دولار. [2]

1–3– توقيع اتفاق مع نادي باريس:

لقد أدت الطفرة المالية التي عهدتها أسعار النفط الجزائري، والتي وصلت إلى حدود 75 دولار للبرميل سنة 2006، إلى سعي السلطات النقدية للتخلص من تبعات المديونية، وذلك من خلال الدخول في مفاوضات مع الأعضاء الدائنين وعلى رأسهم نادي باريس، حيث طلبت الجزائر رسميا في شهر مارس 2006 من البلدان الأعضاء في نادي باريس التسديد المسبق لديونها الخارجية التي أعيد جدولتها إلى حدود 8 مليار دولار من مجموع الديون الخارجية المقدرة ب15.5 مليار دولار في نهاية سنة 2005، و لقد كان جزء كبير من هذه الديون المعنية بالدفع المسبق ديون متوسطة الأجل تتراوح نسبة الفائدة علها من 8 إلى 11%، وتعتبر الجزائر ثالث دولة تتفاوض مع نادي باريس من أجل الدفع المسبق لديونها، إذ تفاوضت البيرو على دفع مسبق لقيمة 2 مليار دولار، فيما قدمت روسيا طلبا بالدفع المسبق لـ

[1] برمودي لحسن، لقليطي لحضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مقال منشور في مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد الأول مارس 2017، ص131.

[2] نور الدين عبابسة، بوراس أحمد، الخيارات الانتمائية في استخدام احتياطات الصرف الأجنبي " دراسة حالة الجزائر "، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 18، ديسمبر 2016، ص 285.

15 مليار دولار، وفعلا نجحت الجزائر في ذلك، ووقعت مع نادي باريس يوم 11/05/2006 على اتفاق متعدد الأطراف للتسديد المسبق للديون الجزائرية والتي أعيدت جدولها وهكذا اقتربت الجزائر من التحول من دولة مدينة إلى دولة دائنة بعد اتخاذها قرارا استراتيجيا بالتوقف عن الاستدانة من الخارج، وسداد كل ديونها والتي انخفضت إلى5.57 مليار دولار خلال سنة 2007، وجاء هذا القرار التي اتخذته الجزائر سنة 2004، تماشيا والوفرة المالية التي عهدها الاقتصاد الجزائري، حيث أقدمت الجزائر على سداد ما يقارب9،117 مليار دولار من مديونيتها الثقيلة، والتي تراكمت ما بين سنوات 1985 و2005، حيث لم تتعدى أصولها 84 مليار دولار قيما بلغت قيمة خدمة الديون 34 مليار دولار، وبالتالي تخلصت الجزائر من ديونها المستحقة لهذا النادي، والبالغة 79 مليار دولار خلال سبعة أشهر، وكان عدد البلدان الدائنة للجزائر في نادي باريس 17 بلدا.

1-4- إلغاء ديون الجزائر من قبل روسيا:

بلغت التزامات الجزائر أتجاه روسيا وفقا للتقارير الرسمية حوالي 74 مليار دولار، وتعود في معظمها إلى فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، حيث تمثل ديون روسيا على الجزائر ما نسبته 29% من إجمالي الدهون الخارجية، أي حوالي7.4 مليار دولار، حيث تمكنت الجزائر من توقيع اتفاقية مع روسيا يتم بموجبها إلغاء تلك الديون المترتبة عليها مقابل التزام الجزائر بشراء سلع وخدمات تعادل قيمة الديون الملغاة مع روسيا-

1-5. الاتفاق مع نادي لندن:

لقد أدت المتفاوضات الضمنية التي قادها السلطات المالية الجزائرية، إلى الدخول في اتفاقيات مماثلة مع نظيرتها النادي لندن، بشأن التسديد المسبق للديون الخارجية، والمقدرة حوالي مليار دولار، علما أن هذه الديون المتفق على سدادها لا تدخل ضمن الديون التي دفعتها الجزائر مسبقا لروسيا، والمقدرة ب 7،4 مليار دولار مقابل عقد صفقة شراء السلاح الروسي بقيمة7.4 مليار دولار. [1]

1-6. هيكل الدين الخارجي.

واصل الدين الخارجي تراجعه حيث بلغ سنة 2006 ما مقداره5.06 مليار دولار فقط مقارنة بسنة 2000 أين بلغ08،25 مليار دولار، كما هو موضح في الشكل رقم 21 والذي يبين قائم الديون الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 2005 إلى 2017، ثم استمر هذا الانخفاض إلى أن بلغ1،89 مليار دولار سنة 2017، كالديون

[1] نور الدين عبابسة، بوراس أحمد، نفس المرجع السابق، ص 285.286.

متوسطة و طويلة الأجل، في حين ارتفع قائم الديون قصيرة الأجل إلى أن وصل سنة 2017 إلى 196)،2 مليار دولار، مقارنة بسنة 2000 أين كان فقط(17،0) مليار دولار، وهذا راجع إلى زيادة الواردات الجزائرية[1]

الشكل رقم 1 يمثل قائمة الديون الخارجية للجزائر (2017/2005)

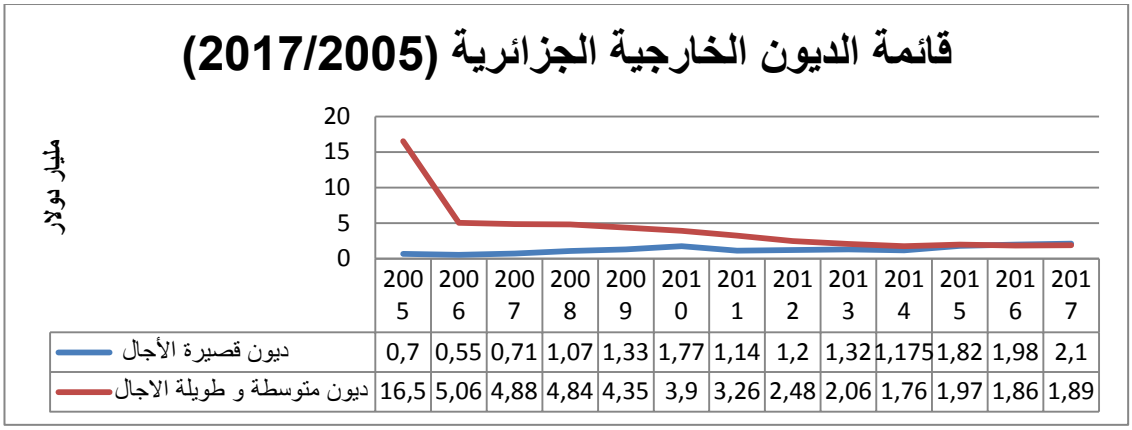

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ديون قصيرة الأجال	0,7	0,55	0,71	1,07	1,33	1,77	1,14	1,2	1,32	1,175	1,82	1,98	2,1
ديون متوسطة و طويلة الاجال	16,5	5,06	4,88	4,84	4,35	3,9	3,26	2,48	2,06	1,76	1,97	1,86	1,89

المصدر: بن زعمة سليمة العلاقة بين سعر الصرف الدينار التجاري 2002-2017 أطروحة دكتوراه [2]

والشكل رقم 2 يوضح هيكل العملات المشكلة للدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2005-2017 حيث نلاحظ أن عملتي الدولار و اليورو تشكل مجتمعة أكثر من 88% في حين بقية العملات بما فيها الين البياني تشكل مجتمعة ما نسبته كمتوسط 12 % وهذا ما يبين مدي تبعية الجزائر وتركز صادراتها ووارداتها للولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم 2: هيكل الدين الخارجي متوسط وطويل الاجل حسب العملات (2017/2006)

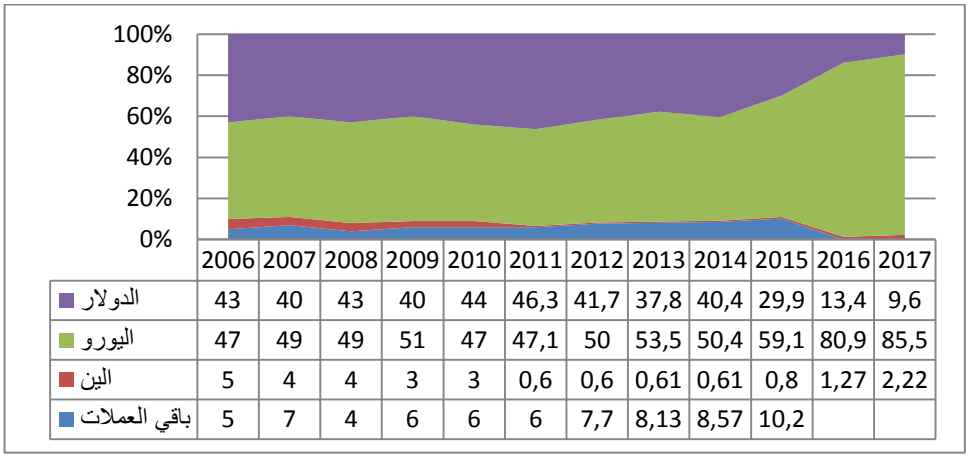

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدولار	43	40	43	40	44	46,3	41,7	37,8	40,4	29,9	13,4	9,6
اليورو	47	49	49	51	47	47,1	50	53,5	50,4	59,1	80,9	85,5
الين	5	4	4	3	3	0,6	0,6	0,61	0,61	0,8	1,27	2,22
باقي العملات	5	7	4	6	6	6	7,7	8,13	8,57	10,2		

المصدر: من إعداد ا لطلبة بالاعتماد على تقرير السنوية لبنك الجزائر

[1] محمد العيد صلوح وآخرون، البيانات ادارة احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2005-2015) مقال منشور مجلة الباحث، المجلد 18 (العدد 1)، جانفي 2018، الجزائر، ص 2017.

[2] بن زعمه سليمة العلاقة بين سعر الصرف الدينار التجاري 2002-2017 أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم الجزائر ص152

1-7. إنشاء صندوق ضبط الموارد:

نظرا لتقلبات أسعار البترول و مدى تأثير ذلك على المداخيل من العملة الصعبة و التي تؤثر مباشرة على تراكم احتياطيات الصرف، فإن السلطات الجزائرية قررت إنشاء صندوق لضبط الموارد بهدف امتصاص الجباية البترولية التي تفوق تقديرات قانون المالية المعد سنويا، ولقد أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005، و هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة "حساب تخصيص خاص رقم " 302 - 103" بعنوان صندوق ضبط الموارد و قد حددت وظائف الصندوق فيما يلي:

- امتصاص فوائض الجباية البترولية الناتجة عن الفارق بين الجباية البترولية المحصلة وتقديرات قانون المالية:

-تمويل عجز الخزينة الذي قد ينشأ نتيجة انخفاض المداخيل البترولية عن تقديرات قانون المالية

- تسديد الدين العمومي.

الجدول رقم 1 يوضح تطور متاحا ت صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2005-2015)، حيث تلاحظ ارتفاع رصيد الصندوق من 1842.7 مليار دينار سنة 2005 إلى أن بلغ ذروته سنة 2012 ليصل إلى 5563.5ملياردينار و هذا بالرغم من استخدامه في تمويل عجز الخزينة و سداد الديون العمومية، وهذا راجع لارتفاع فائض الجباية البترولية و الذي انتقل من 453.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 2535.3مليار دينار سنة 2012، ثم ما لبث هذا الرصيد أن انخفض بشكل كبير، ليصل سنة 2015 إلى 20722 مليار دينار بنسبة تراجع تقدر168.48% مقارنة بسنة 2012 و هذا جراء تراجع فائض الجباية البترولية، حيث بلغ 550.6 مليار دينار مقارنة ب 25353 مليار سنة 2012 .[1]

[1] محمد العيد صلوح وآخرون، نفس المرج السابق، ص 2017-2018.

الجدول رقم 1 يبين تطور متاحات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2005–2015)

السنوات	رصيد السنة السابقة	فائض الجباية البترولية	المتاحات قبل الاقتطاع	سداد الدين العمومي	سداد تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الخزينة العمومية	رصيد الصندوق في نهاية السنة
2005	721.7	1368.8	2090.5	247.8	00	00	1842.7
2006	1842.7	1798.0	3640.7	618.1	00	91.5	2931.0
2007	2931.0	1733.8	4669.9	314.5	608.0	531.9	3215.5
2008	3215.5	2288.2	5503.7	465.4	00	758.2	4280.1
2009	4280.1	400.7	4680.7	00	00	364.3	4316.5
2010	4316.5	1318.3	5634.8	00	00	791.9	4842.8
2011	4842.8	2300.3	7143.2	00	00	1761.5	5381.7
2012	5381.7	2535.3	7917.0	00	00	2283.3	5633.8
2013	5633.8	2062.2	7696.0	00	00	2135.5	5563.5
2014	5563.5	1810.3	7373.8	00	00	2965.7	4408.1
2015	4408.1	550.6	4958.7	00	00	2886.5	2072.2

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على دراسات سابقة

المطلب الثاني: البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2005–2017:

تعتبر هذه البرامج من أهم التغيرات التي حدثت في الجزائر، وجاءت لإعطاء تقم ودفعة جديدة للاقتصاد وقد تجسدت في أ- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 أقرا هذا البرنامج في أبريل 2001 عبر هذا البرنامج عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال مخصصات مالية موزعة على طول 2001-2004 ينسب متفاوتة تبلغ قيمها الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب سجل فيل إضراره سنة 2000، والمقدرة ب9،11 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط لتحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى بعد التجربة المريرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

حيث يهدف هذا البرنامج لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

*الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي.

*توفير مناصب شغل والتقليل من البطالة.

*دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

يتمحور طول الفترة 2000-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج ألفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذلك ما يخص التنمية المحلية والبشرية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش حوالي 15947 مشروعا وزعت على النحو التالي:

الجدول رقم 2: يبين التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري الفلاحي والصيد البحري	6312
السكن العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية وثقافية	1269
أشغال المنفعة العامة والهياكل الادارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسة مدنية	200

المصدر: مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مقال منشور في مجلة دفاتر بواد اكس، العدد 7، مارس 2017، جامعة مستغانم، ص 152.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، ومن نتائج هذا البرنامج:[1]

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي3.700 مليار دينار، منها حوالي 31 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي؛

- نمو مستمر يساوي في المتوسط 8،3% طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8% في سنة 2003؛ - تراجع في البطالة من 29% إلى 24%.

- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، اذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة في سنة 1999.

[1] دردوري لحسن، فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر 1990 -2014، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 369.

2-1. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

لقد قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ8،6% واحتياطات صرف قدرها 329 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 705،38،28 ملايير دينار أي ما يعادل مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 216،1 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لا سيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في بداية 2009 فقد قدر ب680،9 مليار دينار، حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

ولقد شكلت الانتخابات الرئاسية ل 8 أبريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو، ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات.

وعملت الحكومة أيضا على استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، واستكمال مخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن، وكذا العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم، وذلك بغية مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الاستثمار في ميادين الترقية العقارية والسياحة وغير ذلك من الإصلاحات".[1]

في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي وتضمن محورين رئيسين الأول يقوم على بعث برنامج تضمن 5 محاور أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، حيث خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 60 مليار دولار للمحاور الخمس الأساسية وهي: تحسين ظروف معيشة السكان، تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال، والتي يمكن حصرها في الجدول التالي:

[1] دردوري لحسن، فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر 1990 -2014، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 372

الجدول رقم3: يمثل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

القطاعات	المبلغ مليار د.ج	النسبة "%
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.4
تطوير المنشأة الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة الجديدة وتحديثها	203.9	4.9
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، **نفس المرجع السابق**، ص 153.

من الجدول نلاحظ أنه تم تخصيص ما يقارب85.9 % فقط لكل من برنامج تحسين الظروف المعيشية والإسكان، وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي 3611،6 مليار دينار جزائري ما يعادل 52 مليار دولار أمريكي وسبب اهتمام السلطات الحكومية راجع الى الضرر الذي مس الحياة الاجتماعية من جراء البطالة والفقر، والتأكيد على إعادة التوازن الاجتماعي، أما في المقام الثالث فقد خصص لمحور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة و الصناعة والصيد البحري والسياحة و هي قطاعات تعكس الاقتصاد الحقيقي من شأنها أن تحن من قدراتها الإنتاجية وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي.

1-3. برنامج توطيد النمو2010-2014:

جاء في برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج.

*استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

* إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

حيث تتلخص أهداف هذه المشاريع في ثلاث نقاط أساسية:

*تهيئة الإقليم وتنمية البنية الأساسية.

* دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية؛

*تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا وفق خمس مجالات كما يلي:

الجدول رقم4: يبين برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاع	المبلغ مليار د.ج
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي والتكنولوجيا للإعلام والاتصال	250

المصدر: مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، **نفس المرجع السابق**، ص 154.

من خلال الجدول نلاحظ أن برنامج توطيد النمو الاقتصادي يخصص ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالصناعية فقد خصصت أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وحديث المؤسسات العمومية.

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب العمل جديدة على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المواقف العمومية.[1]

[1] مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مقال منشور في مجلة دفاتر بوا داكس، العدد 7، مارس 2017، جامعة مستغانم، ص 154-155.

1-4. برنامج التنمية الخماسي (2015-2019):

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازالت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني، حيث تم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة600،5 مليار دج، وديون خارجية منعدمة تقريبا.[1]

وتمثلت المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019 والذي رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية في الآتي:

- تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

- ترقية وتحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود أنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترفيها، مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

*تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية، وفي هذا المجال يهدف إلى :

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.

- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية.

- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.

-تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة؟

-العمل على إشراك المجتمع المدني في تسير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

وتهدف محاور برنامج التنمية 2015-2019 إلى تحقيق ما يلي:

-العمل على إحداث نمو فوري للناتج الداخلي الخام.

[1] عقون شراف وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مقال منشور في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص المجلد الثاني، أبريل 2018، ص 205-206.

– تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.

–استحداث مناصب شغل: استهداف بلوغ نسبة 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.

– إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترفيه وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

– تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.

ترقية حجم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المحروقات والتكنولوجيا القوية وحجم المؤسسات المصغرة؟: تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاصة (محلي أو أجنبي)

عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على الفرار من أجل ضمان خدمة

عمومية جيدة من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج تطلب تحقيق ما يلي

عصرنة المنظومة المصرفية والمالية: في هذا الإطار فإن أهم العمليات التي يجب تجسيدها تتمثل فيما يلي:

– تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي

– الاستمرار في تحديث منظومة الدفع

– تدعيم وتحديث المنظومة الإعلامية للبنوك.

– تحسين حكامة البنوك العمومية من خلال اعتماد المزيد من الصرامة في تسيرها.

– تفعيل سوق القرض توسيع وعصرنة القطاع الصناعي.

ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل والسهر على تحقيق ما يلي:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة:

– دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الإسمنت والفوسفات وصناعة الحديد والصلب

والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها.

– تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة

-إعادة النظر في البرنامج الوطني التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

أ-تطوير النشاطات الفلاحية:

لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم استراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب.

-الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة والغير مثمرة.

- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدلية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها.

ب- تسير المنشآت القاعدية وتوسيعها:

من أجل تعزيز الإنجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي:

- توسيع شبكة الطرق والطريق السيار من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة يطول إجمالي قدره 663 كلم.
- تطوير شبكة الطرف من خلال انجاز خطوط حديدية وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها
- تجسيد الخيارات الكبرى لهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة من مناطق الجنوب والهضاب.
- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة.

- إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.[1]

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول وجل تداركت الوضع الاقتصادي، بادرت السلطات الجزائرية إلى تبغي إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016.

وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج المستثمرات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية 2017-2019، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.[2]

ج- نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، التي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 ويرتكز على نهج متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة 2016-2019 وعلى آفاق التنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030 ويبرز نموذج النمو في عنصر موازنته ثلاثة أهداف رئيسية لسنة 2019.

-تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معلم نفقات التسيير.

-خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة.

- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف خلال الفترة 2020-2030:

- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من3،5% عام 2015 إلى 10% بحلول عام 2030

[1] عشون شراف وآخرون – نفس المرجع السابق 27.

[2] عقون شراف وآخرون –نفس المرجع السابق، ص 207.

–تحديث القطاع الفلاحي فصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات.

– التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة من 6% سنويا في 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030 وذلك بإعطاء سعر عادل لاستهلاك الطاقة واقتصاد عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره.

– تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة 6.5%، وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف ب 2.3 مرة.

– تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع. ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو.

1–مرحلة الإقلاع (2016–2019): وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

2– المرحلة الانتقالية (2020–2025): هدفها تدارك الاقتصاد الوطني

3–مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026–2030): والتي في نهايتها يستنفد الاقتصاد قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

ولتنفيذ مسار مستدام للموازنة يتطلب إجراء تعديلات على هذه الأخيرة، وتوجيه ثلاث استراتيجيات للعمل لتتماشى مع الاتجاه الجديد للسياسة الاقتصادية للبلاد وتحقيق أهداف نموذج النمو الجديد.[1]

1–5. تقييم البرامج التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2005–2017:

خلال فترة 17 سنة الماضية تمكنت الجزائر مستندة إلى أربعة برامج خماسية وتطور إيجابي لسوق النفط الدولية من تعزيز أسس تنميتها المستقبلية بفضل سياسة ركزت على تأسيس مرافق تحتية اقتصادية واجتماعية، وتبين الأرقام المتوفرة أن الجزائر أنجزت خلال السنوات الماضية من السكنات بمختلف الصيغ أكثر مما أنجزته خلال كامل الفترة السابقة، وتوج سجل قطاع الأشغال العمومية بدوره بأكبر الخطوات من خلال الطريق السيار شرق غرب مع 1.132 كلم منجزة لتبلغ شبكة الطرقات الوطنية سنة 2013 مجموع117.500 كلم أي بزيادة (13.000

[1] عقون شراف وآخرون –نفس المرجع السابق، ص 208

كلم مقارنة بسنة 2000) في قطاعات أخرى لا تقل أهمية سجلت البيانات و الأرقام زيادات بلغت ضعفيها أو ثلاثة أضعافها بين مرحلة و أخرى و تشمل هذه الأرقام شبكة السكك الحديدية (من1.769 كلم سنة 2000) إلى (4.286 سنة 2013) و ربط الأسر بنظام الإنارة (9،7 مقابل3.7 مليون) و معاهد التكوين المهني (101 مقابل 54) و العيادات متعددة الخدمات (1.616 مقابل 497) و المركبات الرياضية الجوارية (561 مقابل 43) و دور الثقافة (46 مقابل 22)، وفي الوقت ذاته راحت احتياطات الصرف تزداد سنة بعد سنة لتبلغ (194 مليار دولار في نهاية 2013) (530،1+ مقارنة بسنة 2000) كل هذه الأمثلة تدل على انطلاقة مثالية على الأقل على المستوى الكمي حققتها قطاعات ترتبط نشاطاتها بالحاجيات الأساسية للسكان" .[1]

1-6. أثر برامج الإنفاق على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر:

لدراسة الأثر الإنفاق على متغيرات قطاع التجارة الخارجية سوف نتطرق إلى الأثر الذي ترتب من جراء الإنفاق على أربع متغيرات في قطاع التجارة الخارجية الجزائرية وهي: الصادرات والواردات والميزان التجاري والانفتاح التجاري. وبالتالي معرفة كيف ساهمت الدولة الجزائرية من خلال سياستها المتبعة في تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، وكيف قللت من وارداتها السلعية بحيث ساعدت على استقرار ميزاتها التجاري، كيف ساهم كل ذلك على الانفتاح التجاري للتجارة الخارجية الجزائرية؟[2]

أ. أثر برامج الإنفاق على الصادرات:

يمكن القول أن برامج الإنفاق العام التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ سنة 2000 لم يكن لها أثر واضح و دقيق على الصادرات الجزائرية نحو الخارج، بل نلاحظ أمر وحيد في قضية الصادرات الجزائرية وهو التطور المستمر لصادرات المحروقات حيث تصدر الجزائر اليوم حوالي 99،98 % من المحروقات بينما الباقي يصدر من السلع والخدمات الأخرى، الأمر الذي يؤدي بنا إلى الحكم أنه لم يكن السياسة رفع صادرات خارج المحروقات مكان ضمن البرنامجين الاتفاقيين في هذه الفترة وذلك واضح من خلال مضمون البرنامجين، حيث لا نجد بند ينص في البرنامجين على رفع الإنتاج أو زيادة التصدير خارج المحروقات بل جاء البرنامجين لتحسين المستوى المعيشي للمواطن فقط.

ب. أثر برامج الإنفاق على الواردات:

بطبيعة الحال الدولة الغنية بمواردها الطبيعية (كالبترول والغاز وغيرها..) يكون لها موارد مالية ضخمة وبالتالي سوف يصاب اقتصادها بمرض يقال له (العلة الهولندية أو المرض الهولندي، لعنة الموارد). وإذا نخر هذا المرض في اقتصاد ما فسوف يعرقل الإنتاج وروح المبادرة في هذا الاقتصاد وبالتالي يعتمد على حاجياته من عند الغير أي يعتمد على

[1] عقون شراف وآخرون –نفس المرجع السابق، ص 132.

[2] مراس محمد، دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف var، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2015، ص 36.

الاستيراد، والجزائر حالها هكذا في نظرتا، وبالتالي كل سياسة اتفاقية سوف يكون لها الأثر الإيجابي على الواردات من السلع و الخدمات، وحسب ما توضحه الدراسات إن للبرنامجين الإنفاقين السابقين أثر جد معنوي و إيجابي على الواردات الجزائرية من السلع سواء السلع الغذائية أو التجهيزية لأن الجزائر أطلقت ضمن هذين البرنامجين مشاريع جد ضخمة لإنجاز الهياكل القاعدية من جامعات ومستشفيات ومدارس وغيرها وبالتالي تحتاج إلى تجهيز هذا ما رفع من فاتورة الاستيراد إضافة إلى التحويلات العمالية التي شهدها البرنامج و كذا التحويلات الاجتماعية شجع على الاستهلاك. وبالتالي زاد الاستهلاك أي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية من غداء وملبس ومسكن كما زيادة الطلب على السلع التجهيزية من سيارات وهواتف وأجهزة إعلام آلي وهذا ما لا ينتج في الجزائر وبالتالي هناك أمر ضروري لارتفاع الواردات".

ت- أثر برامج الإنفاق على الميزان التجاري:

من المنطقي أن يكون هناك أثر للإنفاق العام على الميزان التجاري لأن الإنفاق العام هو جزء من الدخل بل حتى الجزء الأخر الممثل للاستثمار والاستهلاك والصادرات والواردات سوف يصبح دخل عن طريق قنوات التعاملات والدخل أو الإنفاق على الدخل هو مكون من مكونات الميزان التجاري وبالتالي كل نفقة إلا وتظهر آثارها على الميزان التجاري، وبالعودة إلى حالة | الاقتصاد الجزائري ما يفسر هذا الأثر هو أن الميزان التجاري يشهد فائض في كل فترات الدراسة.

ث- أثر برامج الإنفاق على الانفتاح التجاري:

بطبيعة الحال الانفتاح التجاري هو نتيجة التصدير والاستيراد، وبما أن كان للإنفاق العام لهذه الفترة أثر على الاستيراد خاصة، وأثر على التعاملات الخارجية عامة بالإيجاب أي بزيادة التعاملات من حيث ارتفاع نسب التصدير وكذا ارتفاع نسب الاستيراد الأمر الذي أدى مباشرة إلى انفتاح تجاري يسمح بالتعاملات الخارجية، و بالتالي كان للإنفاق العام أثر على الانفتاح التجاري.[1]

[1] مراس محمد، نفس المرجع السابق، ص 37.

المبحث الثاني : تطور المبادلات التجارية خلال 2005-2017:

من خلال دراسة تحليل و تطور المبادلات الخارجية للجزائر سنحاول معرفة التغيرات التي حدثت على النتائج الكلية للتجارة الخارجية للجزائر و المتمثلة في تطور الصادرات و الواردات و علاقتهما بالمتغيرات الاساسية للقتصاد وكذلك الهيكل السلعي للصادرات و الواردات بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للمبادلات و معرفة الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر خلال الفترة 2005-2017.

المطلب الأول: تطور الصادرات:

1- تطور الميزان التجاري

جدول رقم 5: يبين تطور الميزان التجاري من 2005-2017

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2005	0.74	45.59	46.33	19.86	26.47
2006	1.13	53.61	54.74	20.68	34.06
2007	0.98	59.61	60.59	26.35	34.24
2008	1.40	77.19	78.59	37.99	40.60
2009	0.77	44.42	45.19	37.40	7.79
2010	0.97	56.12	57.09	38.89	18.20
2011	1.22	71.66	72.88	44.94	18.20
2012	1.153	70.58	71.73	51.56	20.17
2013	1.051	63.81	64.86	54.88	9.98
2014	1.667	58.46	60.12	59.67	0.24
2015	1.485	33.08	34.56	52.64	-18.08
2016	1.391	27.91	29.3	49.43	-20.13
2017	1.367	33.20	34.56	48.98	-14.42

المصدر: النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

2- تحليل الجدول:

2-1-الصادرات من المحروقات:

تتميز الصادرات الجزائرية بالتبعية الكبيرة لقطاع المحروقات، هذا على الرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذلها الحكومات والتي لم تكلل بالنجاح المرجو منها، و لا يزال الجهاز الإنتاجي المحلي يعاني من قصور كمي من حيث الحجم

وركود نوعي من حيث الجودة، حيث تصنف التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية، على غرار المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك العالمي.

الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات الهشة التي تعاني من تفشي ظاهرة التبعية المفرطة للثروة الناضبة، بيد أن الحكومات المتعاقبة في العقدين الأخيرين عازمون على تحقيق عائدات خارج المحروقات ويظهر ذلك جليا من خلال مجموعة من البرامج التنموية استكمالا وإمدادا لسلسلة الإصلاحات العميقة في فترة التسعينات.

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة من أجل تطوير الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لا تزال تأخذ النصيب الأكبر من قيمة الصادرات الجزائرية، حيث نجدها تتراوح ما بين 94 %و 97 % منذ سنوات طويلة، حيث نلاحظ من الجدول أن حجم صادرات قطاع المحروقات وصل إلى20،33 مليار دولار سنة 2017 وذلك بنسبة 54،94 %من الحجم الإجمالي للصادرات، وذلك مقابل 91،27 مليار دولار سنة 2016 أي بزيادة قدرها 64،4%، وذلك راجع إلى الانتعاش في أسعار النفط مؤخرا، ففي ظل الارتفاع المتذبذب لأسعار النفط والذي بلغت ذروته ب 145 دولار للبرميل في الأسبوع الثاني من شهر جويلية 2008، انتقلت صادرات المحروقات من 59،45 مليار دولار في سنة 2005 لتصل إلى 19،77 مليار دولار في سنة 2008 مساهمة في تراكم مخزون احتياطي الصرف.

إن الاعتماد الكبير للجزائر على قطاع النفط والغاز غير قابل للاستمرار، والذي سوف يؤدي إلى تدهور رئيسي في الوضع المالي الخارجي للبلاد في ظل غياب استراتيجية شاملة لتنويع الصادرات وهو ما أثبتته الصدمات المتتالية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

* أزمة 2009: وانخفاض سعر النفط إلى 25،62 دولار للبرميل وارتبط هذا التذبذب في الأسعار بالأزمة الاقتصادية العالمية، أي بعد بلوغه ذروة تاريخية في الأسبوع الثاني من شهر جويلية 2008.

* أزمة 2013: وذلك من خلال التراجع الكبير في الكميات المصدرة من المحروقات، حيث سجلت انخفاض يقدر با 17.2% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 أي انخفاض من مبلغ يقدر ب 66،17 مليار دولار في الثلاثي الأول إلى 61،14 مليار دولار في الثلاثي الثاني من نفس السنة. في حين لم تتقلص أسعارها، خلال نفس الفترة، إلا بواقع 2،7% متبوعة باستقرار في الثلاثي الثالث عند60،14 مليار دولار رغم ارتفاع الأسعار ب 95% خلال الفترة. بعد ذلك، ارتفعت قيمة الصادرات من المحروقات إلى 46،16 مليار دولار في الثلاثي الرابع لسنة 2013، أي تزايد في القيمة قدره 7،12 % بينما استقرت الأسعار بين الثلاثي الثالث والرابع عند 6،110 دولار للبرميل.[1]

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص59

أزمة 2014: انخفضت أسعار النفط بحوالي 50% حيث عرفت تراجع خلال النصف الثاني من سنة 2014 إلى أقل من 9،57 دولار للبرميل في ديسمبر 2014، مما أثر على الاقتصاد الوطني حيث أدي إلى تقلص كبير في حجم الموارد الأجنبية.[1]

2-2- الصادرات خارج المحروقات:

يبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي، وتبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة في حجم ضئيل تضاعفت الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2015، ما بين 22031 مليون دولار عام 2000 إلى 81238 مليون دولار عام 2008، ثم 60040 مليون دولار سنة 2015، وتحليل سطحي لمكونات السلع المصدرة نجد أنه لا يزال قطاع المحروقات يسيطر على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات في جميع سنوات الدراسة، إذ ترتفع بارتفاع أسعار

المحروقات وتنخفض بانخفاضها وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات بأكثر من 35%، ويعكس ضعف هيكل الصادرات الجزائرية، ولا تشكل المنتجات غير النفطية إلا نسبة 2% و الملاحظ أن سنة 1996 هي الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج النفط نسبة أكثر من 7% من إجمالي الصادرات الوطنية 784.79 مليون دولار، هذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها اتجاه روسيا كبضائع، كما أن انخفاض صادرات الجزائر خارج المحروقات بعد 2010، ناجم عن عدة عوامل بينها قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية، فضلا عن حظر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة، ناهيك عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية.

لا تزال مساهمات الصادرات خارج المحروقات تسجل أداء ضعيفا حيث عرفت استقرارا خلال السنوات 2000-2005 بأقل من مليار دولار لترتفع إلى 67،1 مليار دولار في نهاية سنة 2014 مما يجعل من مساهمتها ضعيفة جدا في قابلية استمرارية ميزان المدفوعات ودعم احتياطات الصرف الأجنبي، كما أن ضعف وتدني الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات يعتبر من المؤشرات السلبية في عدم نجاعة توظيف العوائد البترولية. وتمثلت أهم الصادرات خارج قطاع المحروقات لسنة 2017 من حيث المبلغ في الأسمدة المعدنية والكيمائية بمبلغ يقدر ب 448 مليون دولار، أما الزيوت الأخرى فقد سجلت مبلغ يقدر ب 2،388 مليون دولار، كما سجلت الفوسفات والكالسيوم ما يقارب من 78 مليون دولار. قد عززت السلطات النقدية الجزائرية العديد من الإجراءات قصد تحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات منها مراجعة أجال إجلاء مداخيل العملة من 180 يوم إلى 360 يوم، مع التكفل بمصاريف وسم المنتجات الزراعية وتعميم الرواق الأخضر، والذي يشير إلى حتمية الاهتمام بالقدرة التنافسية الخارجية.

[1] La Banque d'Algérie، TENDANCES FINANCIERES ET MONITAIRES AU PREMIER TRIMESTRE 2015، SOUS L'EFFET DU CHOC EXTERNE، Juin 2015،

2-3- الصادرات الإجمالية:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات في تزايد مستمر، حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 65،21 مليار دولار، في حين بلغت هذه الصادرات القيمة 09،19 مليار دولار خلال سنة 2001 لتسجل بذلك انخفاضا يقدر ب 56،2 مليار دولار و الذي يمثل ما نسبته 16،13 % يرجع هذا الانخفاض خاصة إلى تدهور أسعار البترول، وواصلت التراجع في سنة 2002ب 38،0 مليار دولار أي ما يعادل ما نسبته 57،1 % مقارنة بسنة 2001 لتبلغ أدنى و أقل قيمة لها في هذه السنة مقارنة بسنوات فترة الدراسة حيث بلغت القيمة 71،18 مليار دولار، يعود هذا الانخفاض إلى التراجع الذي عرفته أسعار البترول. أما في سنة 2003 فقد بلغت الصادرات الجزائرية ما قيمته 47،24 مليار دولار و بالتالي تسجيل ارتفاعا يقدر ب 76،5 مليار دولار، و في سنة 2004 واصلت قيمة الصادرات الجزائرية في الارتفاع و الزيادة حيث سجلت زيادة تقدر ب 75،7 مليار دولار لتصل إلى 22،32 مليار دولار والذي يعادل ما نسبته 49،23 %، وفي سنة 2005 بلغت هذه الصادرات ما قيمته33،46 مليار دولار التسجيل بذلك زيادة تقدر ب 11،14 مليار دولار و الذي يعادل ما نسبته 03،23 % مقارنة بالسنة السابقة، وفي سنة 2006 عرفت صادرات الجزائر ارتفاعا لتبلغ قيمة 74،54 مليار دولار، خلال سنة 2007 بلغت صادرات الجزائر 59،60 مليار دولار، تواصلت قيمة الصادرات الجزائرية في الزيادة والارتفاع خلال سنة 2008 لتصل أعلى قيمة لها في هذه السنة مقارنة بسنوات فترة الدراسة حيث بلغت 59،78 مليار دولار، يعود هذا الارتفاع في الصادرات إلى ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى 140 دولار للبرميل، وخلال سنة 2009 سجلت صادرات الجزائر انخفاضا يقدر ب 4،33 مليار دولار لتسجل ما قيمته 19،45 مليار دولار من الصادرات، وهذا التراجع في الصادرات يعود إلى الانخفاض الملحوظ لأسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2008 وبداية عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية في سنة 2010، ثم عاودت الصادرات الجزائرية الارتفاع لتبلغ القيمة 09،57 مليار دولار، وفي سنة 2011 واصلت الصادرات الجزائرية الارتفاع من حيث القيمة حيث بلغت ما قيمته 88،72 مليار دولار، وخلال سنة 2012 بلغت صادرات الجزائر القيمة 73،71 مليار دولار لتسجل تراجعا طفيفا مقارنة مع السنة السابقة، واصلت هذه الصادرات تراجعا طفيفا خلال كل سنة إلى غاية 2014، لتنخفض بصورة كبيرة سنة 2015 وتصل إلى 56،34 مليار دولار، وذلك راجع إلى الانخفاض الكبير في أسعار البترول، وسجلت قيمة الصادرات 3،29 مليار دولار و 56،34 مليار دولار سنتي 2016 و 2017 على التوالي، وذلك على الرغم من السياسة المتبعة من طرف الحكومة في تشجيع التصدير والتقليل من الاستيراد وإتباع سياسة التقشف.

المطلب الثاني: تطور الواردات:

عرفت الواردات منحى تصاعدي من 48،9 مليار دولار سنة 2000 لتبلغ أقصى حد لها 67،59مليار دولار في نهاية سنة 2014، حيث شهدت سنوات 2008- 2014 قفزة نوعية في الواردات بعد الارتفاع الكبير المسجل في سنة 2007 والبالغ 35،26 مليار دولار، وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المؤسسات الاقتصادية وبقيت الواردات الجزائرية في تزايد مستمر إلى غاية فترة الدراسة وبالتالي يمكن أن نربط تزايد حجم الواردات بالتزايد المستمر في صادرات المحروقات ومن العوامل المساهمة في ذلك ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق الدولية، وكذلك ارتفاع واردات التجهيزات والمنتجات النصف مصنعة والتي كانت سبب زيادة طلب الأعوان الاقتصاديين، حيث أدى ارتفاع برامج الاستثمارات العمومية إلى تغذية الواردات والإضرار بميزان المدفوعات في المدى المتوسط، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الخدمات المرافقة كالنقل البحري والبري، وخدمات البني التحتية والأشغال العمومية، والخدمات الفنية والتي ارتفعت قيمتها من 8،4 مليار دولار ليصل إلى 7،11 مليار دولار نهاية سنة 2014، وقد سجلت واردات المواد الغذائية ارتفاعا طفيف ب 51،1 مليار دولار مقابل 24،1 مليار دولار، أما سلع التجهيز فقد ارتفعت من 3 مليار دولار مقابل 67،2 مليار دولار خلال نفس السنة، كما عرفت التجهيزات الفلاحية ارتفاعا يقدر ب 106 مليون دولار مقابل 79 مليون دولار لتسجل المنتجات الخام ارتفاع من 290 مليون دولار مقابل 280 مليون دولار سنة 2013.

أما سنة 2017، فقد انخفضت الواردات من السلع للسنة الثالثة على التوالي، وذلك بعد أكثر من ثمانية عشر 18 من اتجاه تصاعدي دون انقطاع، باستثناء سنة 2009 بالفعل، تراجعت هذه الواردات من

67،59 مليار دولار في 2014 إلى 65،52 مليار دولار في 2015، ثم إلى 44،49 مليار دولار في 2016 لتصل 73،48 مليار دولار في سنة 2017، تعلق الانخفاض الطفيف البالغ 703 مليون دولار المسجل في 2017، بمجموعتين فقط من المنتجات: منتجات التجهيز الصناعية والمنتجات نصف المصنعة، في ظرف ارتفاع أو استقرار نسبي لمجموعات المنتجات الأخرى.

الشكل رقم3: يمثل هيكل الواردات من السلع لسنة 2017 حسب المنتجات

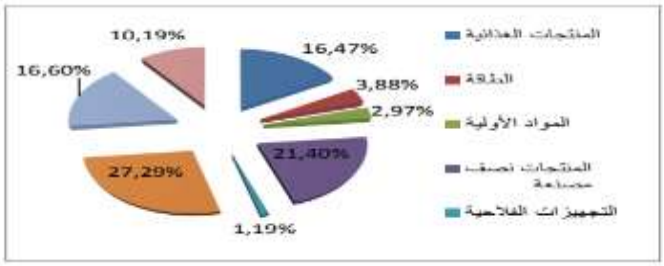

المصدر: بن زعمة سليمة العلاقة بين سعر الصرف الدينار التجاري 2002-2017 أطروحة دكتوراه.[1]

ومنه نستنتج أن الواردات الجزائرية في ارتفاع مستمر ومتزايد رغم سعي الجهات الحكومية إلى اعتماد سياسة التخفيض بسبب أنها أصبحت تشكل عائق حقيقي للبلاد وهاجس كبير، كون أن العائدات الجزائرية تقلصت بشكل محسوس مع تدهور أسعار النفط.

1-الميزان التجاري:

يمكن تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري من الجدول السابق، حيث يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على رصيد الميزان التجاري في النقاط التالية:

من خلال الجدول يتبين لنا أن الميزان التجاري حقق فائضا خلال سنوات الدراسة لكنه غير منتظم، ففي سنة 2000 كان رصيد الميزان التجاري 30،12 مليار دولار، ثم انخفض في سنتي 2001 و2002 برصيد 61،9 مليار دولار و71،6 مليار دولار على التوالي بسبب انخفاض الصادرات نتيجة انخفاض أسعار النفط، وبعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2003 ارتفعت الصادرات مما انعكس على رصيد الميزان التجاري ليصل إلى 14،11 مليار دولار.

ومنذ سنة 2003 حقق الميزان التجاري نمو مستمر حتى بلغ أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة سنة 2008 برصيد 40.60 مليار دولار، هذا ما يعكسه معدل تغطية الصادرات للواردات بين سنتي 2003 و 2008 حيث بلغ 85،181 %، 24،175%، 97،225%، 53،254%، 74،217%، 86،200%، خلال هذه السنوات على التوالي، غير أن سنة 2009 شهدت أدنى مستوى تغطية خلال فترة الدراسة بمعدل 02،115 %، نتيجة الانخفاض الحاد في الصادرات والتي سببه الكساد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية، وبقاء مستوى الواردات على حاله، كما تراجع رصيد الميزان التجاري ليصل إلى 79،7 مليار دولار.

[1] بن زعمة سليمة، نفس المرجع السابق، ص 167.

ومع التحسن المستمر للاقتصاد العالمي بعد الأزمة العالمية وارتفاع أسعار البترول ارتفعت الصادرات خلال الفترة 20102012 انعكست على تحسن رصيد الميزان التجاري بنسبة 41،262 % سنة 2012 بالمقارنة مع رصيد الميزان التجاري لسنة2009.

إن هذا التحسن لم يستمر بل انخفض إلى أدنى مستوياته في السنوات الأخيرة من الدراسة 2015، 2016، 2017، حيث عرف الميزان التجاري رصيدا سالبا، وسجل عجزا بقيمة 083،18 مليار دولار سنة 2015 وسجل رصيدا سالبا أيضا يقدر ب 844،17 مليار دولار سنة 2016 حيث تراجعت صادرات المحروقات ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول الخام ب 1،53

دولار للبرميل سنة 2016 منتقلا بذلك إلى 49 مليار دولار للبرميل سنة 2016 في السوق الدولية، واستمرت حالة العجز إلى غاية 2017 لتصل إلى 42،14 مليار دولار وثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة خاصة الجزائر التي كانت تصدر النفط الخفيف الحلو المماثل في النوعية للنفط الصخري، مع استقرار في الصادرات خارج المحروقات والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد احتياجاتها.

وبعد التحليل الزماني للميزان التجاري يجب التعرف على تطوره الهيكلي والجغرافي.

2- التوزيع الهيكلي للتجارة الخارجية الجزائرية 2005-2017

يقصد بالتوزيع الهيكلي للتجارة الخارجية بيان السلع التي تتكون منها الصادرات والواردات قصد التعرف على دورها في النشاط الاقتصادي، أي هل هي سلع إنتاجية من شأنها زيادة الطاقة الإنتاجية الوطنية، أم أنها استهلاكية تدل على عدم قدرة الإنتاج الوطني على الاستجابة للطلب المحلي، وكذا يبين الوزن النسبي للسلع المصدرة والمستوردة.

3- البنية والتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية 2005-2017:

3-1- بنية الواردات الجزائرية التوزيع السلعي:

من خلال تحليل تطور وهيكل هذا المؤشر كذلك يمكن تقدير نتيجة معاملات البلد مع العالم الخارجي ولو نظريا، حيث يمكن من خلاله تحديد حجم المكاسب أو الخسائر التي يكفلها الميزان التجاري والاقتصاد ككل من جراء تقلب أسعار صرف العملات الدولية، كما يمكن من خلاله معرفة وتحديد إمكانية تجنب أو التقليل من الآثار السلبية وغير المرغوبة التقلب أسعار صرف العملات الدولية، والتي تنعكس في شكل تقلب في أسعار الواردات، ولذلك تعتبر التقلبات في أسعار العملات الدولية والآثار التي يمكن أن تترتب عنها على قيمة الواردات مسألة غاية في الأهمية، لاسيما بالنسبة للاقتصاديات الأكثر انكشافا على العالم الخارجي، إذ يستلزم الأمر معه التحكم والتعديل في حجم وهيكل الواردات من حين لأخر، تبعا للتطورات التي تحدث في سوق العملات الأجنبية، ويكون ذلك من خلال الضغط على هذه الواردات والتقليل من أحجامها أو العكس، تبعا لاتجاه التقلب في عملات الدول الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلد

المعني، فإذا كان النصيب الأكبر من هذه الواردات يتمثل في صنف السلع الاستهلاكية الأساسية لتغطية الطلب المحلي، وصنف السلع نصف المصنعة اللازمة التحريك دولاب الإنتاج للاقتصاد المحلي، فإن التقلب في قيمة عملات الدول الشريكة والرائدة دوليا سيكون أثره كبيرا على قيمة المدفوعات في مقابل هذه الواردات، ويصبح من الصعب تلافي الآثار التي يمكن أن تنجر عن هذا الارتفاع، أما إذا كانت الحصة الأكبر من الواردات تتمثل في صنف السلع غير الضرورية، فإنه يمكن التحكم أو التقليل من هذه الاثار غير المرغوبة من خلال الضغط في حجم هذا الصنف من الواردات.

جدول رقم 6: يبين التوزيع السلعي للواردات الجزائرية للفترة 2005-2017 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة	الناتج الخام	المواد النص مصنعة	مواد فلاحية	سلع صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2005	3800	212	751	4088	160	8452	3107	20570
2006	4954	244	843	4934	96	9528	3011	23610
2007	7813	324	1325	7105	146	8534	5243	30490
2008	5813	594	1394	10014	174	13093	6397	37479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210	55028
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	58580
2015	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676	51702
2016	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275	46727
2017	8438	1992	1527	10985	611	13995	8511	46059

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

من خلال تحليل الجدول يتضح جليا تزايد حجم الواردات إجمالا منذ مطلع الألفية الثالثة، تزامنا مع البرامج التنموية المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك على إثر تحقق فوائض مالية ضخمة ناجمة عن ارتفاع قيمة العائدات النفطية، حيث تبين حدوث تغيرات هيكلية ملموسة في طبيعة الواردات الجزائرية، التغيرات في حصص السلع الاستهلاكية والرأسمالية والمواد الخام.

من الجدول نلاحظ أن هيكل الواردات الجزائرية 2005-2017 اتسم بارتفاع حصص كل من الواردات من السلع الرأسمالية والسلع نصف المصنعة والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى على التوالي، حيث مثلت مجتمعة ما نسبته 44،92 % كمتوسط من إجمالي الواردات خلال هذه الفترة، إذ يتبين ارتفاع الأهمية النسبية للواردات من السلع الرأسمالية الصناعية بمتوسط قدره 82،34 % من إجمالي الواردات محتلة المرتبة الأولى، ثم احتلت الواردات من السلع نصف المصنعة المركز الثاني بنسبة مساهمة قدرها 14،22 % كمتوسط من إجمالي الواردات خلال الفترة قيد التحليل، في حين ساهمت الواردات من المواد الغذائية بنسبة 19.19 % في المتوسط من إجمالي الواردات لنفس الفترة، بينما شكلت الواردات من السلع الاستهلاكية الأخرى ما يعادل 29،16 % كمتوسط سنوي من إجمالي الواردات، أما بقية الواردات

من السلع الأخرى فقد مثلت في مجملها ما نسبته 56،7 % كمتوسط سنوي خلال هذه الفترة مع الإشارة فقط إلى الارتفاع المفاجئ في الواردات من السلع الهيدروكربونية سنتي 2013 و 2014، حيث تضاعفت قيمتها بأكثر من 4 مرات وبأكثر من 5،3 مرة على التوالي مقارنة بسنة 2011، ويرجع ذلك إلى التأثير المفاجئ بعد الإغلاق ثلاث مصافي.

الشكل رقم4: يمثل بنية التوزيع السلعي للواردات الجزائرية للفترة 2005-2017

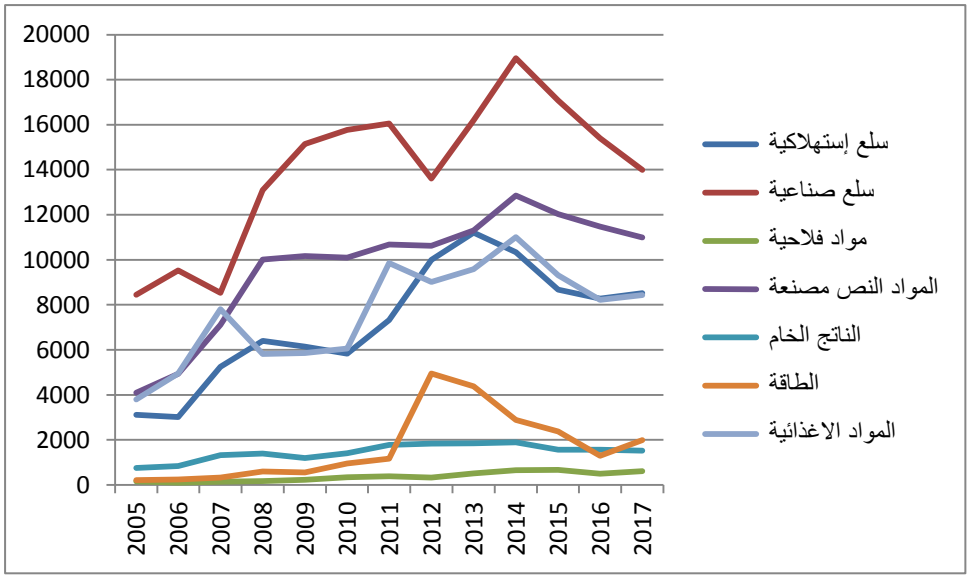

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم6

3-2-شرح التوزيع السلعي للواردات:

من خلال الشكل رقم 4 نلاحظ ما يلي:

تزايد الواردات بشكل كبير خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من 20357 مليون دولار إلى 21456مليون دولار سنة 2006 بنسبة 36.8 % ثم تواصل الصعود بنسب متفاوتة بلغت نسبة 78.28 % ثم 88.42 % سنتي 2007 و 2008 على التوالي بعد دخول اتفاق الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ لتبلغ قيمة الواردات خلال سنة 2008 حوالي 37479 مليون دولار، التعرف الواردات الجزائرية استقرار سنتي 2009 و 2010 ثم تعاود الصعود سنة 2011 بعد إطلاق برنامج التنمية الخماسي بنسبة 74.16 % وتصل القيمة سنة 2012 لتبلغ 50376 مليون دولار أما من حيث طبيعة السلع المستوردة فنجد أن سلع التجهيز الصناعي تحتل المرتبة الأولى بنسبة تتراوح بين 29% كأدنى حد من نسبة الواردات سجلت سنة 2012 و 42% | كأقصى حد سجل سنة 2005، لتبلغ قيمة 8452 مليون دولار وتستمر في الارتفاع إلى غاية نهاية فترة الدراسة سنة 2017 لتبلغ 13995 مليون دولار، بينما احتلت المواد النصف مصنعة المستوردة وهذا بسبب السياسة المطبقة خلال هذه الفترة والمتمثلة في دعم الدولة للمؤسسات المتوسطة والمصغرة قصد تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، ورغم انخفاض نسبة واردات المواد الغذائية من مجموع

الواردات إلى 19% حتى سنة 2012 بعدما كانت 26% سنة 2005 إلا أن قيمتها ارتفعت من 3800مليون دولار سنة 2005 إلى 8438 مليون دولار سنة 2017، وشهدت سنة 2014 أقصى قيمة لها حيث بلغت 11005 مليون دولار، وهذا يعكس فشل سياسة التنمية الفلاحية والإصلاح الفلاحي المطبقة وضعف القطاع الفلاحي بصفة عامة، وخاصة في ظل سياسة التحرير الموسع للتجارة الخارجية المطبق منذ 1998، وهذا ما يدعمه الارتفاع المستمر النسبة السلع الاستهلاكية غير الغذائية من 15% سنة 2005 إلى 21% سنة 2012 حيث قدرت ب 9997 مليون دولار سنة 2012 لترتفع إلى أقصى قيمة لها سنة 2013 قدرت ب11210 مليون دولار وهذا نتيجة ضعف القطاع الصناعي وعدم استغلاله للموارد المتاحة وخاصة الموارد البشرية، لتشهد السنوات الموالية انخفاض طفيف بنسب متقاربة حيث قدرت قيمتها وتراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية التي تحتل المرتبة الأولى بحصة نسبية في إجمالي الواردات قدرها 4،27 % ب 37،1% مليار دولار، منتقلة من 71،14 مليار دولار في 2016 إلى 34،13 مليار دولار في سنة 2017، يفسر هذا التراجع معظم الانخفاض في إجمالي الواردات من السلع بحصة نسبية من إجمالي الواردات قدرها 5،21 %، كما تراجعت الواردات من المنتجات نصف المصنعة من 97،10 مليار دولار في 2016 إلى 48،10 مليار دولار في سنة 2017 أي انخفاض يفوق 493 مليون دولار.

أما الواردات من المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية 6،16 % من إجمالي الواردات ب 169 مليون دولار لتبلغ 07،8 مليار دولار سنة 2017 مقابل 90،7 مليار دولار في 2016، وترجع هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع الواردات من السيارات السياحية ومجموعة CKD (+256 مليون دولار).

في المرتبة الرابعة وبحصة نسبية قدرها 6،16 % من إجمالي الواردات، بلغت الواردات من المنتجات الغذائية 07،8 مليار دولار في 2017، مقابل 86،7 مليار دولار في 2016، أي بزيادة قدرها 213 مليون دولار، ترتبط هذه الزيادة أساسا بارتفاع الواردات من مسحوق الحليب (+425 مليون دولار).

أخيرا ارتفعت الواردات من مجموعة الطاقة "الوقود" ب 664 مليون دولار لتبلغ 90،1 مليار دولار في 2017، مقابل 23،1 مليار دولار في 2016.

إجمالا إن الانخفاض في الواردات من السلع، الذي كان مرتفعا نسبيا في 2015 وأقل ارتفاعا في 2016، قد خص جميع المجموعات الرئيسية للمنتجات في المقابل فإن الانخفاض الطفيف في سنة 2017 خص واردات مجموعة منتجات التجهيز الصناعية فقط، وبدرجة أقل مجموعة المنتجات نصف المصنعة"، كما توجهت الواردات من المنتجات الغذائية وغير الغذائية نحو الارتفاع من جديد، حيث ارتفعت في 2017 بنسبة 7،2% و21% على التوالي مقارنة بسنة 2016، وقد تدل هذه التوجهات لتطور مختلف المجموعات من المنتجات المستوردة، وفي سياق نمط التنظيم الحالي للاقتصاد الوطني، أن متغير التعديل الاقتصادي الكلي يكمن في الاستثمار، في وقت يعرف فيه الاستهلاك استمرارا في توسعة النسبي، مدعوما بعودة النمو الديموغرافي وكذا دعم أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية، كنتيجة لارتفاع

الصادرات و التراجع الطفيف في الواردات، تقلص العجز التجاري بمقدار 5.96 مليار دولار، منتقلا من 20.13 مليار دولار في 2016 إلى 14.16 مليار دولار في 2017 " .[1]

3-3- بنية الواردات الجزائرية التوزيع الجغرافي:

الجدول رقم 7: يبين التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 2005-2017 (الوحدة: مليون دولار)

	الإتحاد الأوروبي	اسيا	OCDE	امريكا الجنوبية	دول عربية	دول أوروبية	دول المغرب العربي	دول إفريقية	المجموع
2005	11255	2506	3506	1249	387	1058	217	148	20326
2006	11729	3055	3738	1281	493	777	235	148	21456
2007	14427	4318	5363	1672	621	715	284	231	27631
2008	20985	6916	7245	2179	705	659	395	395	39479
2009	20772	7574	6435	1866	1089	728	478	350	39292
2010	20704	8280	6519	2380	1262	388	544	396	40473
2011	24616	8873	6219	3931	1760	579	691	578	47247
2012	26333	9538	6160	3590	1555	1652	807	741	50376
2013	28724	10625	6965	3466	2414	1213	1029	594	55030
2014	29684	12619	8436	3815	1962	886	738	440	58580
2015	25485	11850	7363	2822	1918	1229	680	359	51706
2016	22179	11618	6295	2857	1934	909	697	238	46727
2017	20298	12369	5953	3209	1542	1910	592	186	46059

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

ومن خلال الجدول نستنتج ما يلي:

تحتل الأوروبية المرتبة الأولى للواردات الجزائرية بنسبة 53% من المستورات الجزائرية خلال هذه الفترة و من ثم تأتي أسواق دول مجموعة التعاون الاقتصادي و التنمية في المرتبة الثانية، بحيث بلغت واردات الجزائر من هذه الأسواق ما نسبته 17%من إجمالي الواردات، في حين مثلت الواردات من مجموعة الدول الأسيوية ما نسبة 16 %من إجمالي الواردات محتلة بذلك المركز الثالث. مما يفيد بتحول المورد الجزائري اتجاه الأسواق الأسيوية المنخفضة التكلفة مقارنة بالأسواق الأخرى خلال هذه الفترة مقارنة بالعقود السابقة من القرن الماضي و هذا التحول يعتبر الميزة الأساسية و الاستثنائية للسياسة التجارية للجزائرية خلال هذه الفترة، ومن ثم تأتي دول أمريكا الجنوبية فبقية الدولة الأوروبية بحصة مساهمة من اجمالي الواردات الجزائرية تقدر بحوالي 5% و 3 % على التوالي محتلين بذلك المركز الرابع و الخامس تتقاسم النسبة المتبقية باقي الأسواق الدولية.

[1] التقرير السنوي 2017 (التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر)، ص 43-44.

أ. مجموعة الاتحاد الأوربي:

تحتل الواردات الأوربية المرتبة الأولي، إذ تعتمد الجزائر بشكل كبير على الصادرات الأوربية نحو السوق الجزائرية وذلك لعدة أسباب جغرافية وتاريخية حيث مثلت نسبة وارداتنا من هذه المنطقة حوالي 57 % سنة 2005، ثم ارتفعت لتبلغ أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة بأكثر من 59 %وذلك سنة 2014 حيث بلغت قيمة 29684 مليون دولار.

ب. الدولة الأسيوية:

نلاحظ التطور المتزايد الواردات الجزائرية من أسواق أسيا واحتلت المرتبة الثانية حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2014 وذلك بقيمة 12619 مليون دولار، لذا يجب على السلطات الجزائرية إحلال هذه الواردات عن طريق تشجيع الصناعات الوطنية في هذه القطاعات.

ت– منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

تعتبر دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من بين أهم موردي الجزائر حيث بلغ نسبة الواردات الجزائرية من هذه المنطقة ما بين 23% و12% حيث كانت أعلى قيمة سنة 2014 حيث بلغت 8436 مليون دولار، لكن ما يلاحظ على الواردات الجزائرية من هذه المنطقة التناقص المستمر طوال الفترة 2005-2017.

ث– دول أمريكا الجنوبية

ارتفعت الواردات الجزائرية من سوق أمريكا الجنوبية من 387 مليون دولار سنة 2005 إلى 3209مليون دولار سنة 2017 مما يعكس ضعف مختلف القطاعات الجزائرية خارج المحروقات.

ح. باقي المناطق:

أما باقي مجموعات الدول من دول نامية وعربية منها فقد كانت الواردات المتأتية منها في هذه المرحلة ضئيلة جدا وتفسير ذلك يعود إلى ضعف الهيكل الإنتاجي لهذه الدول؛ حيث تختص هذه الدول في إنتاج وتصدير المنتجات والسلع الأولية.

الشكل رقم 5: يمثل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة2005-2017

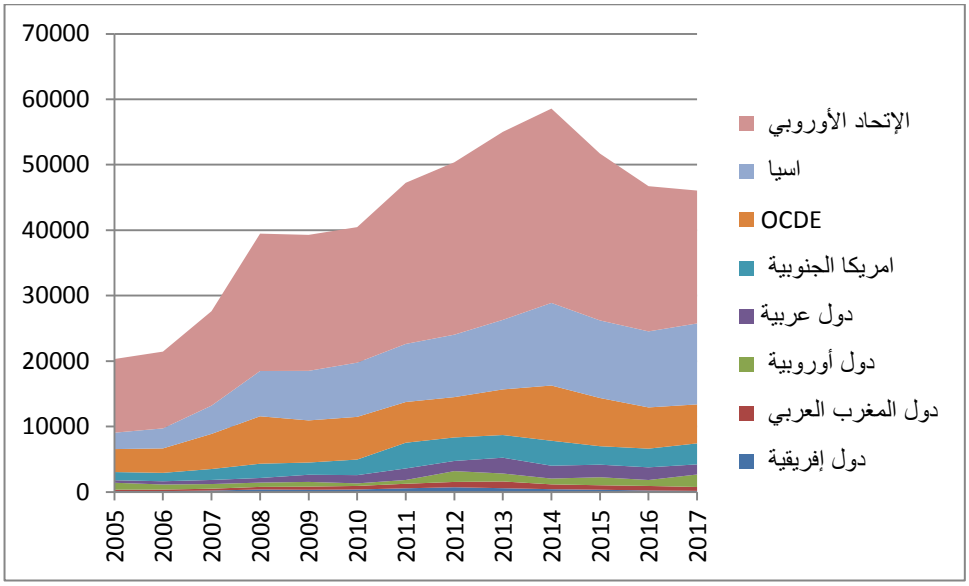

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم 7

تحليل الشكل رقم 5:

من خلال الشكل نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تبقى المتعامل الأول مع الجزائر بنسبة قدرها 63% في السنة من إجمالي الواردات، كما أن فرنسا تبقى تتصدر قائمة المتعاملين من الاتحاد الأوروبي مع الجزائر بنسبة 57% أما آسيا تبقى المتعامل الثاني مع الجزائر بعد الاتحاد الأوروبي بنسبة متوسطة قدرها 23%، وتحتل منطقة التجارة والتنمية الاقتصادية المرتبة الثالثة لأهم واردات الجزائر بعد الاتحاد الأوروبي.

ونلاحظ كذلك ضعف الواردات من المغرب العربي أيضا وإفريقيا حيث تبقى هذه الدول آخر المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر، ولعل الملاحظ من خلال الجدول أن التعامل مع الاتحاد الأوروبي في زيادة من سنة 2005 إلى 2014 حيث بلغ 11255 سنة 2005 إلى 29684 سنة 2014، ليشهد بعد ذلك انخفاض في السنوات 2015، 2016 و2017 ليصل إلى 25485 مليون دولار و22179، ثم إلى 20298 على التوالي.

4- البنية والتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2005-2017):

أ- بنية الصادرات الجزائرية التوزيع السلعي:

الجدول رقم 8: يبين التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية (2005-2017).

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2005	67	15094	134	651	/	36	19	16001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692		42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	3555	71427	161	1496		35	15	76689
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	71866
2013	402	62960	109	1458		28	17	64974
2014	323	27699	77	1278	1	14	8	29400
2015	235	32699	106	1597		19	11	34667
2016	327	27102	84	1299		53	18	28883
2017	349	33261	73	1410	29،0	78	20	29،35191

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على دراسات سابقة

تحليل الجدول رقم 8:

تتميز الصادرات الجزائرية وهشاشتها التنافسية من حيث تركيبتها السلعية وجودها كذلك بسبب اعتمادها على سلعة وحيدة وهو ما يعرف بالمرض الهولندي، فهي ضعيفة من حيث قيمتها السوقية مقارنة ببعض الدول المصدرة للنفط، حيث يمثل القطاع في السعودية 87%، وفي قطر 64%، وهي بذلك تتفوق في تركيبة صادراتها على الجزائر، أما الدول المتقدمة في القدرة التنافسية الجزائرية ضعيفة جدا، إذ أن الفارق الذي يفصل صادرات الجزائر من حيث القيمة عن صادرات بعض الدول المتقدمة يصل إلى أضعاف كبيرة، فصادرات ألمانيا كبلد غير نفطي تفوق صادرات الجزائر خارج المحروقات ب 1301 ضعف.

وتوزعت صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات على مواد التجهيز الصناعي والمواد النصف مصنعة والمنتجات الغذائية التي بلغت نسبة تصديرها حدود 1%، والسبب يرجع إلى الضعف المسجل من المؤسسات العمومية في المشاركة والتأطير، من خلال حل الديوان الوطني للتمور، والمؤسسة الوطنية للفلين ومؤسسات النسيج والجلود، إلى جانب نقص التوعية والتأطير في المجال الفلاحي، ونقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، التي تعتمد على الشراكة في المجال التجاري من

خلال تهميش القطاع الصناعي والزراعي، ما نتج عنه توقف صادرات الفلاحة إلا على بعض المنتجات التي لا تمثل إلا قيمة لا تتعدى 50 مليون دولار سنويا وهو رقم ضعيف جدا، وهو ما يوضح فشل المخططات التنموية الساعية لرفع حصصها في الأسواق الدولية حيث يعود الضعف الحقيقي تنافسية الصادرات الجزائرية إلى سيطرة المحروقات على هيكلها الإجمالي بأكثر من 97%، مما يكشف عن عجز كبير في النسيج الفلاحي والصناعي الجزائري

الشكل رقم 6 يمثل بنية الصادرات الجزائرية (التوزيع السلعي 2005-2017)

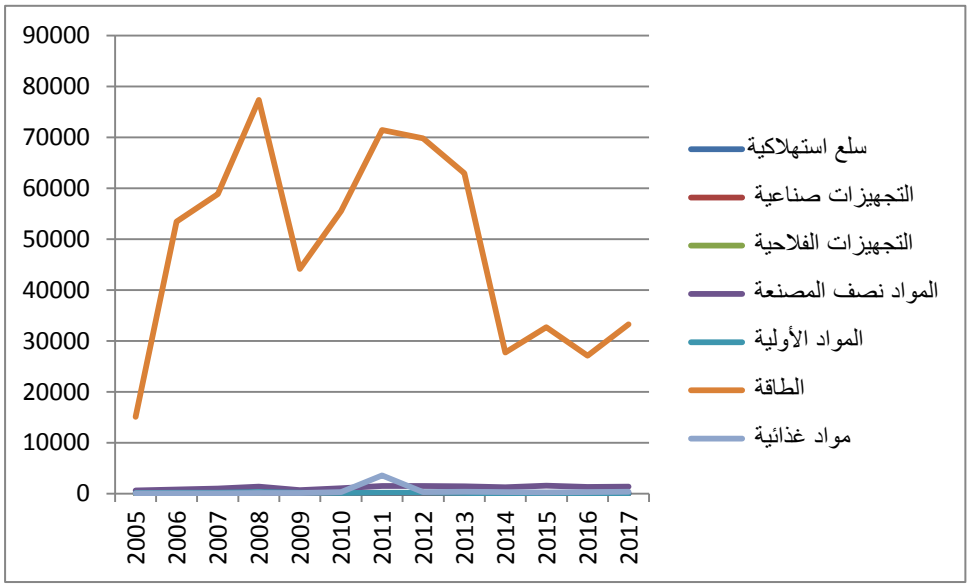

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق 8

إن المتمعن في الشكل يلاحظ استمرار سيطرة صادرات المحروقات بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين الصادرات خارج النفط مازالت دون مستوى، فقد بلغت صادرات المحروقات 15094 مليون دولار سنة 2005 لترتفع سنة 2006 إلى 53429 مليون دولار، ثم ترتفع مجددا سنة 2007 لتبلغ 58831 مليون دولار،، لتواصل الارتفاع في صادرات قطاع المحروقات حتى سنة 2008، ليشهد انخفاضا طفيفا سنة 2009 بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية، ثم عاد للارتفاع في سنة 2012، لتنخفض مجددا سنة 2014 إلى 27699 مليون دولار وهذا راجع إلى أزمة النفط العالمية وانخفاض أسعار البترول، كما تشير المعطيات كذلك إلى تراجع في الصادرات في السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة 2015، 2016 و 2017 نظرا لعدم تنوع الصادرات بالشكل الكافي في ظل تراجع عائدات المحروقات، فالنتيجة الأساسية المستوحاة من هذه الأرقام هي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا يعتمد على الريع البترولي لتغطية الواردات المتزايدة سنويا.

ومما تقدم نلاحظ أنه على الرغم من الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي و الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، لازالت الصادرات الوطنية تمثل الحالة العامة الطبيعية لصادرات الدول النامية التي تظهر الاعتماد أساسا على المواد الخام مما يجعل الصادرات الوطنية عرضة إلى التقلبات في أسعارها والطلب عليها في السوق العالمية إذ تقلصت صادرات الجزائر

نتيجة لتقلص الطلب العالمي على المحروقات وتدهور مستوى إيراداتها نتيجة انخفاض أسعار النفط من 147 دولار للبرميل الواحد إلى حوالي 40 دولار للبرميل الواحد وما يمكن ملاحظته أن تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي سنة 2002 لم ينجح في إعطاء دفع للصادرات الجزائرية نحو أوروبا غير أنه عمق العجز التجاري خارج المحروقات بالنسبة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي ويمكن ارجاع انخفاض الصادرات خارج النفط للأسباب التالية :[1]

***مشاكل على المستوى الجزئي:**

– غياب سياسة محددة الأهداف واضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد.

– تطبيق عشوائي وغير منتظم الإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.

– عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.

– غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي:

– عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.

***المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:**

– غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.

– غياب ثقافة التصدي لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

***المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:**

– التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات بين الديوان الوطني ترقية التجارة الخارجية (PROMFX) والفرقة الوطنية للتجارة والشركة الوطنية المعارض والتصدير(SAFEX) ، مما أدى إلى غياب التنسيق و التضارب في الأرقام المقدمة نتج عنه صعوبة تقييم الوضعية و صعوبة تحقيق الأهداف المسطرة،

[1] ابتسام بن يحي، محددات التدفق التجاري الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية، دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية على حركة التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013، ص 106-107.

والفشل في إنشاء شبكة معلومات وطنية تمكن من توفير المعلومات القانونية والتشريعية الدقيقة والموحدة عن الهيئات والمؤسسات الاقتصادية لتصبح إحدى الأدوات الرئيسية في مجال اتخاذ قرارات تخص ترقية الصادرات خارج المحروقات.

– غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات، وبما أن الصادرات هي مرآة لهيكل الإنتاج ونوعيته لذلك فان تغيير نوعية الصادرات وتوسيعها وتحقيق المزيد من القيمة المضافة بطلب تغيرات أساسية ليس في الصناعة فحسب وإنما أيضا في مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية السلعية والخدمية.

ب– التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

فيما يخص التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية، نجد أن الجزائر لها الكثير من الشركاء التجاريين من دول العالم المختلفة، غير أن تعاملها مع هؤلاء يختلف من حيث الأهمية من دولة إلى أخرى، ويعود هذا الاختلاف الى أسباب سياسية واقتصادية وجغرافية وتاريخية، حيث نجد أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أهم وأول شريك للجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا راجع لأسباب جغرافية متمثلة في قرب المسافة، واقتصادية تتمثل في اتفاقيات التعاون إضافة إلى أسباب تاريخية متمثلة في الماضي الاستعماري، كما أن هناك أسباب سياسية تتمثل في الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أما المرتبة الثانية فنجد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهذا راجع للاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع هذه الدول وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 9 يبين التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2005–2017)

السنوات	الاتحاد الأوروبي	اسيا	OCDE	امريكا الجنوبية	دول عربية	دول أوروبية	دول المغرب العربي	دول إفريقية
2005	25593	1218	14963	3124	91	621	418	49
2006	28750	1792	20546	2398	15	591	515	14
2007	26833	4004	25387	2596	7	479	760	42
2008	41246	3765	28614	2875	7	797	1626	365
2009	23186	3320	15326	1841	10	564	857	93
2010	28009	4082	20278	2620	7	694	1281	79
2011	37307	5168	24059	4270	102	810	1586	146
2012	39797	4683	20029	4228	36	958	2073	62
2013	41277	4697	12210	3211	52	797	2639	91
2014	40378	5060	10344	3183	98	648	3065	110
2015	22976	2409	5288	1683	37	572	1550	82
2016	16739	2331	6251	1678	80	385	1368	51
2017	20386	3595	6465	2930	40	799	1273	103

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تتعامل في أغلب محطاتها المتعلقة بالصادرات مع العديد من دول العالم وهي قارات مختلفة منه، كما نلاحظ كذلك تلك المكانة الكبيرة التي تحتلها القارة الأوروبية بالإضافة إلى منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية من حصة الصادرات الجزائرية والتي قاربت 90% من إجمالي الصادرات. وبالنسبة للمناطق المتبقية الأخرى فإن الصادرات الجزائرية نحوها لا تتجاوز عموما 3% من إجمالي الصادرات فمثلا نجد أن بلدان المغرب العربي وآسيا وإفريقيا وباقي الدول الأوروبية من غير الاتحاد الأوروبي لا تمثل مجتمعة سوى 5% من إجمالي الصادرات الجزائرية إليها

منطقة الاتحاد الأوروبي هي أهم سوق للصادرات الجزائرية حيث أن أكثر من 50 % من صادرات الجزائر توجه نحو سوق دول الاتحاد الأوروبي، ونلاحظ أن هذه النسبة قد عرفت ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2006 حيث ارتفعت من 25593مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 28750مليون دولار أمريكي سنة 2006 وذلك بنسبة أكبر من 47% مقارنة بالسنة السابقة، ويمكن تفسير ذلك بأن دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ ابتداء من سبتمبر 2005 شجع زيادة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي، واستمرت قيمة الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي في الارتفاع، وقد وصلت قيمتها إلى أكثر من 40378 وذلك بنسبة 30،64 % من إجمالي المبادرات سنة 2014.

تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول آسيا في المرتبة الثانية، ثم دول أمريكا الجنوبية ودول أسيا في مرتبة ثالثة، حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول في السنوات الأخيرة، و هذا سعيا من الدولة الجزائرية إلى تنويع شركائها التجاريين خارج المنطقة الأوروبية، ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة الصادرات نحو دول آسيا من 1218 مليون دولار أمريكي وذلك بنسبة 0.9 %سنة 2005 إلى أكثر من 5060 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 40،8 % سنة 2014، أي تضاعفت بأكثر من أربعة (04 أضعاف)، وتأتي الدول العربية في المرتبة الأخيرة حيث لا تتجاوز نسبة الصادرات نحو الدول العربية في أحسن حالاتها نسبة 05%.

الشكل رقم7: يمثل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2005-2017)

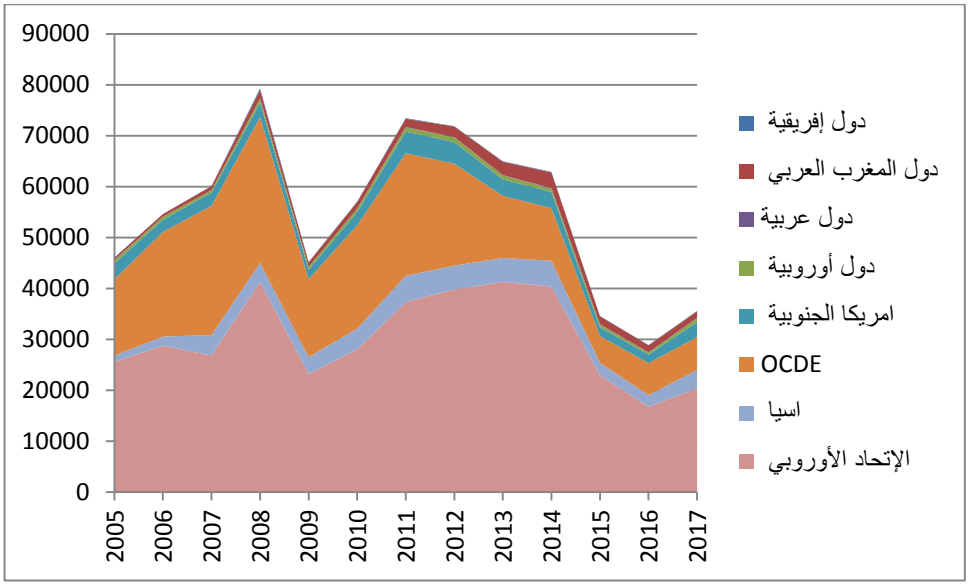

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم9

إن المتمعن في الشكل أعلاه يلاحظ استمرار سيطرة دول الاتحاد الأوروبي، حيث تجد أنها تستحوذ على أكبر حصة للصادرات الجزائرية في كل سنة من سنوات فترة البحث، حيث أن أكثر من 60 % من صادرات الجزائر توجه إلى هذه الدول، وتوزع على 5 دول أساسية تعتبر الأكثر تعاملا مع الجزائر في إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، ألمانيا وهولندا، وعلى الرغم من انخفاض قيمة الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة ففي سنة 2016 سجلت تراجعا ب **.%28،33**

مقارنة بسنة 2015، ثم عرفت ارتفاع طفيف سنة 2017 بحوالي 70،3 مليار دولار، في ما تزال دائما في المرتبة الأولى من حيث القيمة مقارنة بالحجم الكلي للصادرات الجزائرية، وتأتي في المرتبة الثانية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية | فهي تستحوذ على ثاني أكبر حصة للصادرات الجزائرية في كل سنة ما عدا سنة 2007 أين وجدنا أن قيمة الصادرات نحوها تتساوى تقريبا مع دول الاتحاد الأوروبي لتتفوق عليها سنة 2008 أين كان لهذه الدول النصيب الأكبر من الصادرات الجزائرية بحوالي 62،28 مليار دولار، لتعود وتنخفض هذه القيمة تدريجيا لتصل إلى 43،5 مليار سنة 2015، وهنا نشير إلى أن أهم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والأكثر تعاملا مع الجزائر هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من أمريكا الشمالية، ثم تأتي دول أمريكا اللاتينية كثالث أكبر شريك تجاري مستورد من الجزائر بقيم تتراوح بين 1 مليار دولار و 3.2 مليار دولار كحد أقصى والذي سجل سنة 2011 وعلى رأس هذه الدول البرازيل والأرجنتين، وأخيرا نأتي دول أخرى، غير أن مساهمة مبادرات الجزائر إلى هذه الدول ضعيفة جدا، والتي تتمثل في دول المجموعات التالية: دول المغرب العربي التي لا تتعدى مبادرات الجزائر النسبة 3% خلال جميع سنوات فترة البحث، وذلك على الرغم من الحدود المشتركة وقرب المسافة دول المحيط الهادي التي لم تتعدى الصادرات النسبة

2%عدا سنتي 2005 و 2006 ، أما دول أوروبية أخرى والدول العربية باستثناء دول المغرب العربي والدول الأفريقية، فإن الصادرات الجزائرية إليها لم تتعدى النسبة 1% عدا بعض السنوات.

المبحث الثالث: انعكاسات تطور سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية

أدت التغيرات التي عرفها سعر صرف الدينار الجزائري على منظومة التجارة الخارجية بانعكاسات متعددة الأوجه وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور سعر الصرف الجزائري قبل سنة 2000:

لقد عرف نظام الصرف عدة تطورات متتالية، منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت، إلى نظام التعويم الموجه، ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك. فمن جملة الإجراءات المتفق عليها بين الجزائر وصندوق النقد الدولي هو إقامة سوق صرف بين البنوك، حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا للقرار 95/08 المؤرخ في 23/12/1995.

منذ بداية الإصلاح في سوق الصرف كانت هناك مرحلة أولى تحضيرية وقائية بغرض منح المؤسسات الوسائل الأساسية التنفيذ عملياتها الخارجية، وتتميز هذه المرحلة في إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة، وبدأ في تطبيق هذا البرنامج سنة 1990 ثم بعد ذلك جاءت المرحلة الثانية التي تتمثل في تخفيض القيمة الخارجية للدينار ومر تخفيض الدينار بالمراحل التالية:

أ- التخفيض الزاحف (المنحدر): هو مقياس تم اتخاذه من طرف السلطات النقدية والغرض منه التخفيض المستمر وغير المعلن القيمة العملة الوطنية حيث أن سعر صرف الدينار انتقل من 4،85 دج للدولار الواحد في الثلاثي الثاني من عام 1987 إلى2،12 لعام 1990، أي تخفيض بنسبة 160%، مقارنة بعام1987.[1]

ب. التخفيض الرسمي الأول:

نظرا لتدهور الحالة الاقتصادية للجزائر، قامت السلطات الجزائرية لعام 1991 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث في سبتمبر 1991 قامت السلطات النقدية بأول تخفيض رسمي للدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة 22%، حيث انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 5،18 دينار للدولار الواحد إلى 5،22 من نفس السنة، وقد كان برنامج التثبيت يهدف إلى تخفيض 25% من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، وبعبارة

[1] Salima Benzaama، Djilali Boudraf، Analytical reading of the impact of the exchange rate of the dollar and euro on foreign trade (case of Algeria 2005-2016). Dialogue Méditerranéen، Vol.10 n°1) Mars 2019 ،P11.

أخرى تخفيض الدينار كان يهدف إلى جعل 1 دولار أمريكي يعادل 31 دينار جزائري، وبالموازاة مع ذلك كان الاتفاق يهدف لتحقيق قابلية تحويل الدينار من أجل الممارسات التجارية وهذا ما يمثله الشكل التالي :[1]

الشكل رقم 8 يمثل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في مرحلة التخفيض الرسم الأول:

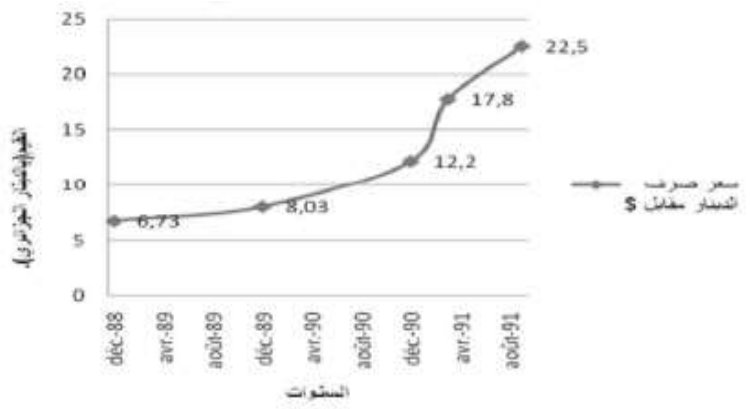

المصدر: بن طيرش عطا الله، كاكي عبد الكريم، تخفيض قيمة الدينار الجزائري و آثره على تطور قيمة الكتلة النقدية M2. مجلة البديل الاقتصادي. العدد الأول، ص 123.

نلاحظ من خلال الشكل **رقم 8** أن الدينار الجزائري فقد قيمته بنسبة3،234 %، من73،6 دينار جزائري سنة 1999 إلى 5،22 دينار جزائري سنة 1998، والسبب راجع إلى سياسة إصلاح سعر الصرف في إطار برنامج التثبيت الهيكلي الذي عقدته الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

د. التخفيض الرسمي الثاني: "بعد التخفيض الرسمي الأول جاء التخفيض الرسمي الثاني بنسبة 17،40% سنة 1994، وتعتبر هذه السنة مرحلة التحرير الفعلي للدينار الجزائري، والتي تزامنت مع قرار التخلي في أواخر سبتمبر 1994 على نظام الربط إلى سلة من العملات، البعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية (Fixing) بداية من01/10/1994، و Fixing نظام للتسعير من خلال المزاد العلني والقائم على أساس حصص يومية تجمع البنوك التجارية تحت إدارة بنك الجزائر، وعمليا تتم عملية هذا النظام العملة واحدة وهي الدولار الأمريكي حيث يقوم بنك الجزائر كل جلسة افتتاح باقتراح أدنى معدل لسعر الصرف (plancher)، وحجم معين من العملة (الدولار) المتاحة للعرض، فكل بنك يقدم المبلغ الذي يريد شراءه (الطلب) وبالسعر الذي يكون على استعداد لقبوله، فإذا كان المبلغ المعروض من طرف بنك الجزائر يساوي أو أكبر من الطلب الإجمالي للبنوك المشاركة فإن سعر الدينار يقف خلال هذه الحصة (التثبيت)، ويكون السعر الأدنى المقدم أدنى سعر صرف مقترح، وبالعكس يحدث إذا كان عرض بنك الجزائر أقل

[1] بن طيرش عطا الله، كاكي عبد الكريم، تخفيض قيمة الدينار الجزائري وأثره على تطور قيمة الكتلة النقديةM2 ، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الأول، ص 122 .

من طلب البنوك التجارية، فإنه لتحقيق أدنى سعر صرف مقترح، والعكس يحدث إن كان عرض بنك الجزائر أقل من طلب البنوك التجارية، فإنه لتحقيق أدنى سعر صرف مقترح، يتم القيام بعدة جولات من خلال نظام المناقصة بين الأفراد، عن هذه العملية سمحت أكثر بتحديد القيمة الأجنبية للعملة المحلية لعوامل العرض والطلب.

وفي عام 1995 أصبح من الممكن استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة، وتم إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك عام 1996 للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية العرض العملة الصعبة بحرية الصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996، وهي الخطوة الأولى في اتجاه نظام تعويم الصرف، والسماح بإقامة مكاتب صرف العملة الصعبة في ديسمبر 1996، كما اتخذ إجراء السماح باستعمال العملة الصعبة لصالح نفقات السياحة في سنة 1997".[1]

لقد شهدت الفترة التي لحقت هذه الإصلاحات تراجع كبير في قيمة الدينار الجزائري على الصعيد الدولي كنتيجة حتمية لهذه السياسة فانعكس سلبا على قدرته الشرائية داخليا وهذا للارتباط الشبه تام للاقتصاد الوطني أنذاك خارجيا و العجز المزمن في ميزان المدفوعات ، حيث سجل الدينار الجزائري انخفاضا كبيرا جدا ابتداء من سنة 1993 إلى غاية 1999 حيث كان الانخفاض بين هاتين السنتين يفوق 43%.[2]

وهذا ما يمثله الشكل التالي:

الشكل رقم9 يمثل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 1993 – 1999.

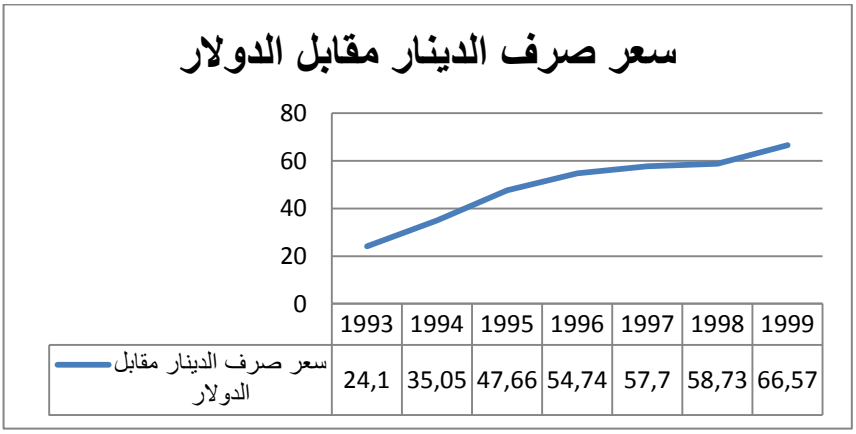

المصدر: بن زعمة سليمة علاقة بين السعر الصرف للميزان التجاري بين الفترة 2002–2017أطروحة دوكتوراه [3]

[1] بن طيرش عطا الله، كاكي عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص 125.

[2] الأمين الباز، مرجع سابق الذكر، ص 126.

[3] بن زعمة سليمة، المرجع السابق، ص 155

نلاحظ من الشكل **رقم 9** أنه بالرغم من التخفيض الكبير الذي عرفه الدينار الجزائري سنة 1994 باتفاق مع صندوق النقدر الدولي، فقد عرفت هذه المرحلة انخفاضا أو بالأحرى تخفيضا تدريجيا للدينار أمام الدولار الأمريكي ، حيث أن الدينار الجزائري فقد من قيمته نسبة 151.4% من 24.1 دج سنة 1993 إلى 58.73 دج سنة 1998، و السبب راجع في ذلك إلى برنامج التعديل الهيكلي.

لقد ساهمت مراقبة صندوق مراقبة النقد الدولي لعملية التصحيح الهيكلي في تقليص الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمية و السعر السائد في السوق الموازي، وبالتالي شهد سعر الصرف استقرارا نسبيا كان له دورا في نخفاض معدلات التضخم.وقد ظهر سوق الصرف الموازي في الجزائر بعد سنة 1974، وهذا نتيجة للطلب المتزايد على العملة الصعبة و الشكل التالي يمثل ذلك:

الشكل رقم 10 يمثل تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر خلال الفترة 1989-1996

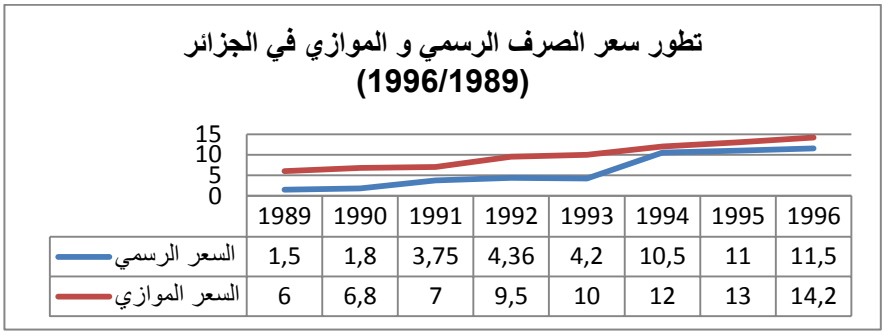

	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
السعر الرسمي	1,5	1,8	3,75	4,36	4,2	10,5	11	11,5
السعر الموازي	6	6,8	7	9,5	10	12	13	14,2

المصدر: من إعداد الباحثة بن زعمة سليمة اعتمادا على بن بوزيان محمد وزياني الطاهر، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر " دراسة مقارنة مع تونس والمغرب "، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 21/22/2001.[1]

من خلال الشكل **رقم 10**نلاحظ أن سعر الصرف الموازي انخفض تدريجيا ابتداء من سنة 1994 التي تعتبر سنة تخفيض العملة بـ 40.17 % ولا يعود هذا التراجع إلى تخفيض العملة فحسب بل إلى اتباع ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية، الأمر الذي أنقص من الطلب على العملة الصعبة، زيادة على هذا فإن ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطني قلل أيضا من الطلب على العملة الصعبة.[2]

ج – تطور سعر الصرف الجزائري (2000-2017):

شهد الدينار الجزائري سنة 2000 تذبذبات شبه بسيطة في سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي، حيث تعتبر الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007 مرحلة الاستقرار النسبي للدينار الجزائري أمام الدولار في حدود 72دج مقابل

[1] من إعداد الباحثة بن زعمة سليمة اعتمادا على بن بوزيان محمد وزياني الطاهر، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر " دراسة مقارنة مع تونس و المغرب "، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 21/22/2001، ص 19.

[2] بن طيرش عطا الله، نفس المرجع السابق، ص 125.

واحد دولار بعدما انخفض سعر صرفه من قيمة 79.72 دج سنة 2002 77.37 سنة، فيما شهد تحسن في سعر صرفه ابتداء من سنة 2004 حيث أصبح الدولار يساوي 72.07 بعدما كان يساوي 77.37 سنة 2003 أي تحسن بقيمة دنانير تقريبا.

ويرجع ذلك أساسا إلى عمل السلطات النقدية للمحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار والأورو.

وفي تقرير لبنك الجزائر حول وضعية الاقتصاد الجزائري تشير الأرقام الخاصة بأسعار الصرف إلى بلوغ متوسط سعر الصرف الرسمي السنوي 73.84 دينار في وقت قدر متوسط سعر الصرف غير الرسمي السنوي ما بين 79.77 دينار لكل دولار، وبالرغم من أن هذا الفارق يبدو غير كبير إلا أنه يلزم تبعية السوق الرسمي للموازي ويبدو من خلال الشكل أن قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي قد عرف اتجاها معاكسا تماما أمام الاورو بعد سنة 2003».[1]

تواصل التحسن في قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار حتى سنة 2008، وسجل أفضل مستوى له خلال هذه الفترة بسعر صرف قدره 64.58، ليعود شبح الانخفاض الممتلئ له ابتداء من سنة 2009 دون الرجوع للمعدلات السابقة التي كان سببها سياسات حكومية إلزامية، والتي نصت على الحد من الاستيراد الذي تفاقم في سنوات البرامج التنموية (2001-2014)، وقد جاءت هذه السياسة قصد حماية الاقتصاد الوطني من التبعية الخارجية خاصة بعد ظهور بوادر أزمة الموارد المالية التي قد تمس الجزائر جراء تراجع معدلات النمو.

كذا وبالمتوسط السنوي انخفض سعر صرف الدينار بنسبة3.3% مقابل الأورو في 2017 مقابل انخفاض به 8،0% بين 2015 و2016 مقابل الدولار الأمريكي، حيث انتقل سعر صرف الدينار من4654،109 دينار للدولار الواحد في 2016 إلى 9610،110 دينار في 2017، أي بانخفاض طفيف قدره 4،1 مقابل انخفاض ب 8،2% في السنة السابقة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

[1] هادف حيزية، مواجهة الأزمات المالية من خلال الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف (دراسة واقع سعر الصرف في الجزائر مقارنة بدول أمريكا الجنوبية)، مقال منشور في مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 2، ص 39-40.

الشكل رقم 11: يمثل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من سنة 2000-2017

المصدر: تمار أمين أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حالة الجزائر للفترة 1986-2015أطروحة الدكتوراه.[1]

"يوضح الشكل **رقم 11** انخفاض الدينار أمام الدولار والذي يتمثل في انخفاض أسعار النفط العالمية، والجزائر كغيرها من الدول تعتمد إيراداتها بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية المقومة بالدولار حيث توجد علاقة عكسية بين أسعار النفط وقيمة الدولار فعندما ترتفع قيمة الدولار تنخفض أسعار النفط والعكس صحيح، وبالطبع ترتبط عملة الجزائر بالدولار الأمريكي، وارتفاع الدولار يخفض أسعار النفط لأسباب عديدة منها أنه مع ارتفاع الدولار تنخفض تكاليف الإنتاج، ما يمكن الشركات من التنقيب عن النفط في أماكن منافسة لدول "أوبك"، خاصة في بريطانيا والنرويج وروسيا والبرازيل، فضلا عن اشتداد المنافسة بين الدول المنتجة للنفط ما أدى إلى زيادة المعروض عن المطلوب "ورغم كل هذه الانخفاضات الكبيرة التي شهدها الدينار في قيمته مقابل العملات الأخرى والتي لم يرضى عنها الكثيرون بسبب تأثيرها المباشر على القدرة الشرائية للدينار داخليا، إلا أنها كانت أساس التقييم الحقيقي للدينار الجزائري وهي الطريقة الأنسب لتقييم العلاقات التجارية للجزائر مع شركائها التجاريين، الشيء الذي يدعونا الان إلى إعادة النظر في مسببات هذه الانخفاضات ذات الطابع الحقيقي وليس النقدي فقط.

في سياق التقلبات في أسواق الصرف العالمية وانخفاض أسعار النفط واصل بنك الجزائر بصفته المشتري والبائع الرئيسي للعملات الأجنبية تدخله النشط في سوق الصرف ما بين المصارف الجزائرية، لضمان هدفه في هذا المجال، وهو الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه التوازني الذي يتم تحديده حسب أهم أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما أسعار النفط، المستوى العام للإنفاق والفارق في الإنتاجية بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين أدى تراجع أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات وكذا توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين إلى بقاء مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري فوق مستواه التوازني

[1] تمار أمين، أطروحة الدكتوراه: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حالة الجزائر للفترة 1986-2015، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 116.

وهذا | في سياق انخفاض حاد لعملات الشركاء التجاريين للجزائر مقابل الدولار الأمريكي، وأمام هذا الوضع واصل بنك الجزائر تدخله اليومي لإبقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه.

فيما بلغت الاحتياطات الأجنبية للجزائر باستثناء الذهب أدنى مستوياتها عام 2015، في حين بلغت 156.6 مليار دولار عام 2010، وزيادة على ذلك وبما أن التجارة مع أوروبا تمثل أكثر من 50% من تجارة الجزائر الخارجية، فإن تردي الأوضاع الاقتصادية والمالية في أوروبا، بما في ذلك تراجع قيمة اليورو سوف تؤدي إلى آثار سلبية على الميزان التجاري الجزائري والاحتياطات بسبب تراجع الطلب على صادرات الجزائر وتراجع أسعار النفط والغاز. وكل ذلك قد يضع المزيد من الضغوط على الدينار الجزائري، وهذا ما يوضحه الشكل التالي[1]:

الشكل رقم 12: يمثل تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الأورو من سنة 2000إلى 2017.

المصدر: تمار أمين أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حالة الجزائر للفترة 1986–2015أطروحة الدكتوراه.[2]

من الشكل 12 نلاحظ انخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري أمام الأورو وكل هذا راجع إلى السياسة الحماية المنتهجة من قبل الجزائر بغية تحقيق التوازن بين مكاسب الصادرات من الدولار والمصاريف الزائدة في عمليات الاستيراد الزيادة التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي ومحاولة توثيق العلاقة في إطار الشراكة و بالتالي التصدير بالأورو مقابل الدولار وهذا مكسب للاقتصاد الجزائري وهنا تجدر الإشارة إلى الصفقات النفطية للجزائر والتي تفوق 98% من مختلف الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي و 60% من الواردات من مختلف السلع مقومة بالأورو الأوروبي.

في ظرف يتميز باستمرار الاختلالات في الحسابات الخارجية والعامة وبالتطور لبعض أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما فارق التضخم مع شركائنا التجاريين الرئيسيين، يعكس انخفاض سعر صرف الدينار، خاصة مقابل الأورو إلى حد كبير تطور أسعار صرف عملتي التسديد الرئيسيتين للجزائر – الأورو مقابل كل العملات تقريبا والدولار مقابل بعض عملات البلدان الشريكة.

[1] Salima Benzaama، Djilali Boudraf. Op cit. P12.

[2] تمار أمين، المرجع السابق، ص 125.

المطلب الثاني: احتياطي الصرف في الجزائر

أولا: هيكل ومكونات احتياطي الصرف في الجزائر

يتكون احتياطي الصرف في الجزائر من:

أ. الذهب:

يصنف صندوق النقد الدولية بالأهمية النسبية الدور الذهب في النظام النقد الدولي بالرغم من انهيار نظام بروتون ودوز الذي خفض من الدور الذي كان يلعبه قبل عام 1973، غير أن الذهب ما زال مطلوبا لتضمينه كأحد مكونات الاحتياطيات الدولية لكثير من الدول ويبرز دور الذهب بعد تعدد العملات المتداولة بين الدول سواء أكانت الرئيسة منيا والتي تتمتع بمقبولية دولية في التعامل والحيازة أو تلك التي تتم بصورة ثنائية بين بلدين تجارين بعملاتهم المحلية، ويعد لتقلبات سعر الصرف بين هذه العملات الدافع الأهم لحيازة الذهب لإيجاد التوازن فيما بينها، وهو لا يمثل بالدرجة الأولى أحد أبواب الاستثمار عند حيازته من قبل البنوك المركزية وإنما يعد من قبيل التحوط ضد تقلبات أسعار الصرف، وهذا ما أثبته الذهب في كونه الملاذ الأمن ضد تلك التقلبات الحادة والتي تعصف بأسعار الصرف" [1]

وفي الجزائر نلاحظ ثبات قيمة الاحتياطي من الذهب عند 1.1 مليار دينار خلال كامل الفترة، وهذا بالرغم من ارتفاع أسعاره وبلوغه مستويات قياسية، حيث لم تستفيد الجزائر من هذه الطفرة رغم ارتفاع احتياطاتها من الذهب والتي بلغت 173.6 طن حسب تقديرات مجلس الذهب العالمي لسنة 2015 واحتلالها المرتبة 25 عالميا والثانية عربيا بعد لبنان وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 13 يمثل احتياطي الذهب في الجزائر (2005-2017)

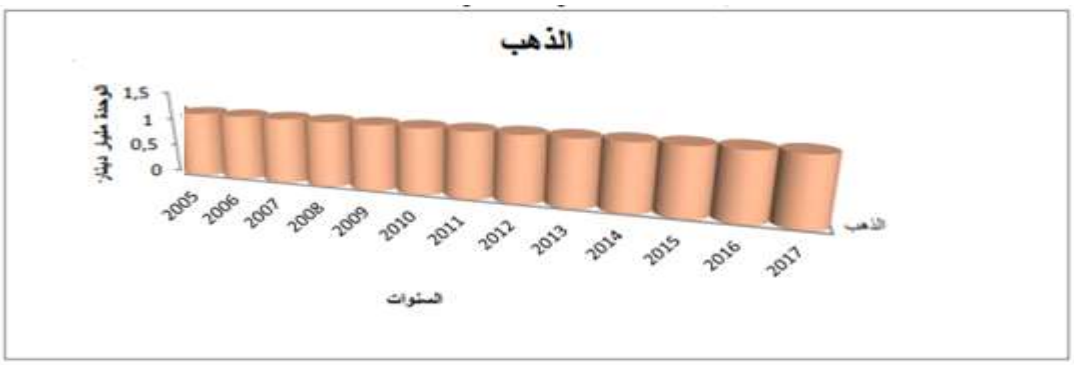

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

[1] هاشم جبار الحسني، رياض رحيم العامري، عرض النقد وسعر الصرف وأثرهما في إدارة الاحتياطيات الدولية في اليابان للمدة (2003-2015)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 13 (العدد 53)، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، ص111-112.

ب. احتياطات العملات الأجنبية:

منذ بداية تكوين الاحتياطات في الجزائر والدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الاحتياط، حيث وصلت نسبة احتياطي الدولار 48 % سنة 2005 ونسبة 45 % سنة 2006 وما أكسب الدولار ميزة العملة الصعبة يستخدم من خلالها كأساسي احتياطي هي مرونة تمويل العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية لأن تمويله يكون أكثر سهولة من تمويل العجز لدى الدول الأخرى على أساس أسعار الصرف السائدة، ومنذ بداية 2002 ظهر الأورو كعملة منافسة للدولار إذ سجلت الجزائر نسبة احتياطاتها من الدولار 42 % والملاحظ هو انخفاض هذه النسبة بنسبة2،6% عن سنة 2001، وبلغ احتياطي الجزائر من الأورو 30 % من إجمالي الاحتياطات ومثلث باقي العملات الأخرى نسبة 28% وقدرت نسبة الين الياباني منها 12%، ويتم تحديد الأصول الاحتياطية في الجزائر بالطلب حيث يعمل بنك الجزائر على تحديد حجم الاحتياطات التي يمكن تكوينها وبعدها يقرر العملات التي يشكل منها هذه الاحتياطات، ولإبراز علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر صرف الدينار يمكن عرض الشكل التالي[1]:

الشكل رقم 14يمثل تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2005-2015.

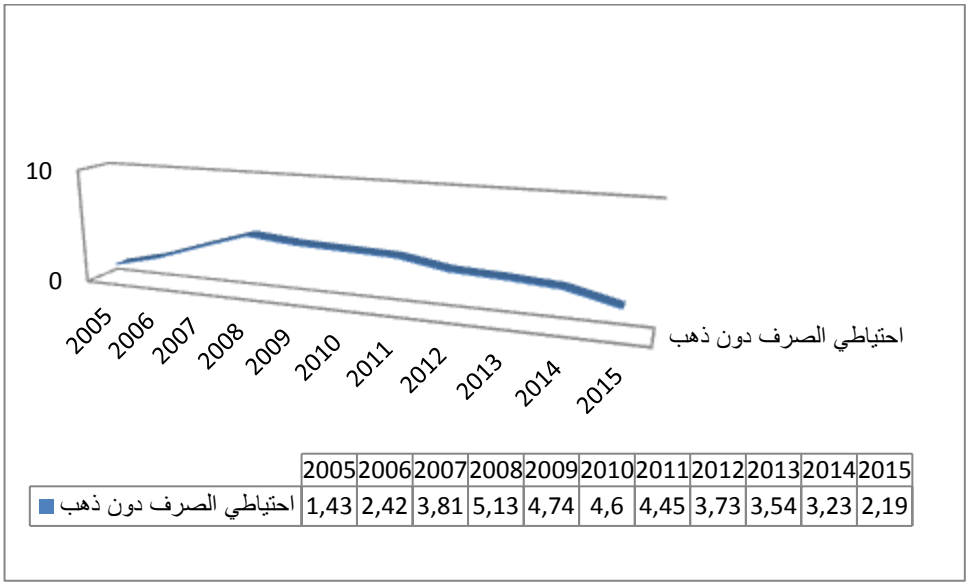

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
احتياطي الصرف دون ذهب	1,43	2,42	3,81	5,13	4,74	4,6	4,45	3,73	3,54	3,23	2,19

المصدر: هدى بوحنيك، دور بنك الجزائر في تسير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 08، 2010

ج. وضعية الاحتياطي في صندوق النقد الدولي:

منذ بداية تكوين الاحتياطات في الجزائر والدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الاحتياط، حيث وصلت نسبة احتياطي الدولار 48 % سنة 2000 ونسبة 45 % سنة 2001 وما أكسب الدولار ميزة العملة الصعبة يستخدم من خلالها كأساسي احتياطي هي مرونة تمويل العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية لأن تمويله يكون أكثر سهولة من تمويل العجز لدى الدول الأخرى على أساس أسعار الصرف السائدة، ومنذ بداية

[1] هدى بوحنيك، دور بنك الجزائر في تسير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 08، 2010، ص 7.

2002 ظهر الأورو كعملة منافسة للدولار إذ سجلت الجزائر نسبة احتياطاتها من الدولار 42 % والملاحظ هو انخفاض هذه النسبة بنسبة 2،6% عن سنة 2001، وبلغ احتياطي الجزائر من الأورو 30 % من إجمالي الاحتياطات ومثلث باقي العملات الأخرى نسبة 28% وقدرت نسبة الين الياباني منها 12%، ويتم تحديد الأصول الاحتياطية في الجزائر بالطلب حيث يعمل بنك الجزائر على تحديد حجم الاحتياطات التي يمكن تكوينها وبعدها يقرر العملات التي يشكل منها هذه الاحتياطات، ولإبراز علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر صرف الدينار يمكن عرض الشكل التالي:

الشكل رقم 15 يمثل وضع احتياطي الصرف الجزائري في صندوق النقد الدولي (2005-2017)

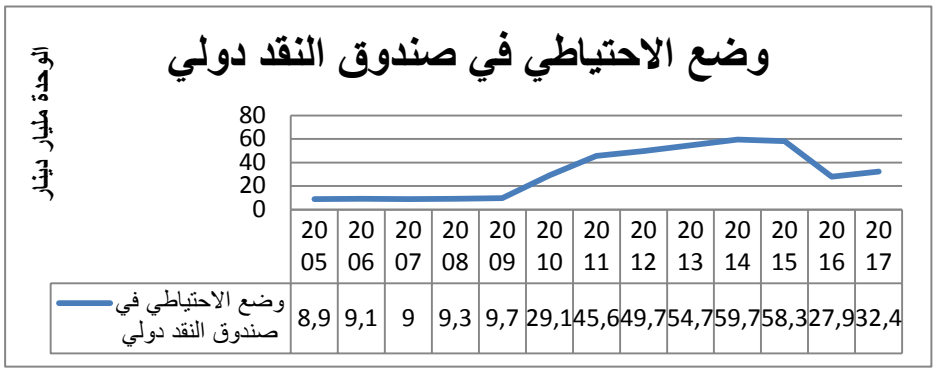

المصدر: بن زعمة سليمة علاقة بين السعر الصرف للميزان التجاري بين الفترة 2002-2017أطروحة دوكتوراه.[1]

د. حقوق السحب الخاصة SDRs:

وهي أصول احتياطية دولية استحدثتها صندوق النقد الدولي كأصل احتياطي مكمل للأصول الاحتياطية لدى البلدان الأعضاء في الصندوق ويوزع الاخير حقوق السحب الخاصة بين أعضاءه على أساس نسبة حصصهم في الصندوق.

الشكل رقم 16 يمثل حقوق السحب الخاصة الجزائرية (2005-2017)

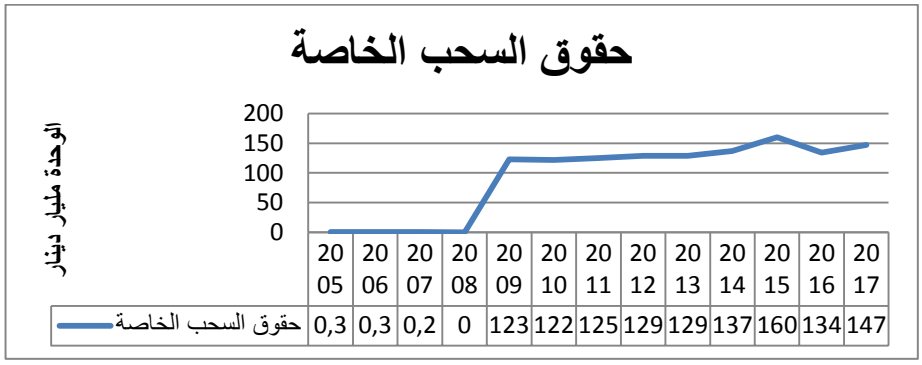

المصدر: بن زعمة سليمة علاقة بين السعر الصرف للميزان التجاري بين الفترة 2002-2017أطروحة دوكتوراه.[2]

[1] بن زعمة سليمة، المرجع السابق، ص 187.

[2] نفس المرجع، ص 187.

هـ. أصول احتياطية أخرى (الأصول في الخارج):

يشمل هذا البند الأصول السائلة والمتاحة تحت تصرف السلطات النقدية ولكنها غير مدرجة في الفئات الأخرى للأصول الاحتياطية.

وفي حالة الجزائر تمثل الأصول في الخارج ما مقداره 98 % من إجمالي مكونات الاحتياطيات الأجنبية وهو ما يشكل بها إضافيا في إدارته، تنجر عنه تكلفة زائدة، إضافة إلى تقلبات أسعار الصرف والتي تؤثر على القيمة الحقيقية لهذه الاحتياطات وهذا ما يمثله الشكل التالي:

الشكل رقم 17 يمثل الأصول في الخارج (2000-2017)

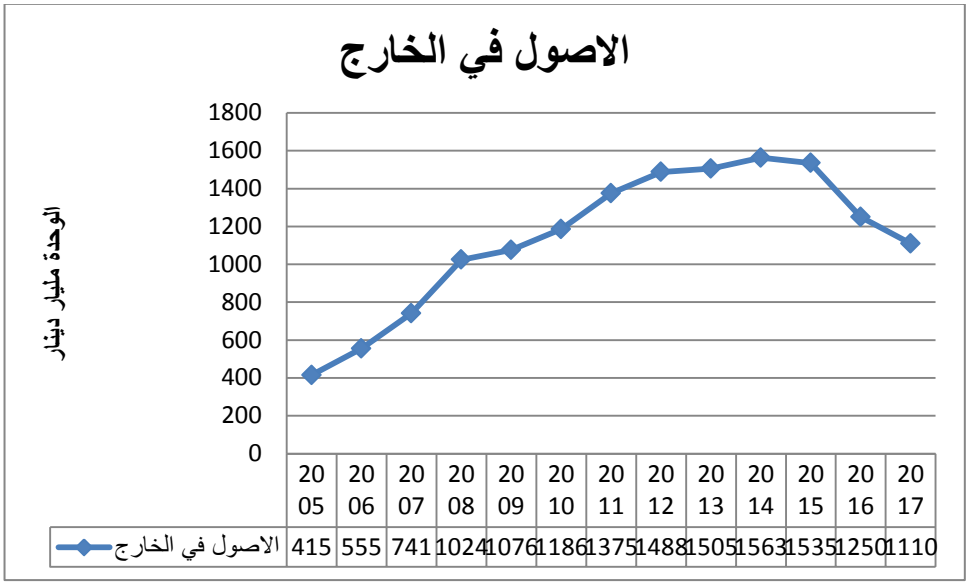

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

و. مردودية احتياطيات الصرف الأجنبي:

" من خلال الشكل رقم 17و الذي يوضح العوائد المتأتية من توظيف الاحتياطيات الأجنبية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015، فلقد بلغت عائدات توظيف احتياطيات الصرف الأجنبي ما قيمته 2.19 دولار سنة 2015 مسجلة بذلك تراجعا كبيرا بقدر بـ 2.94 مليار دولار مقارنة بسنة 2008 و التي سجلت عائدا يقدر بـ 5.13 مليار دولار، وهذا على الرغم من التزايد المستمر في احتياطيات الصرف وتراكمها بسبب ارتفاع أسعار النفط، غير أن هذه الزيادة لم تنعكس على عائدة توظيف الاحتياطيات بسبب انخفاض معدل الفائدة من أكثر من 3 %سنويا إلى أقل من 1.5 % سنويا و هو ما يفسر هذا التراجع في العوائد ". [1]

[1] محمد العيد صلوح وآخرون، آليات إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2000-2015)، مقال منشور مجلة الباحث، العدد 18، جانفي 2018، ص 217.

الشكل رقم 18 يمثل عوائد احتياطي الصرف الأجنبي (2006-2015)

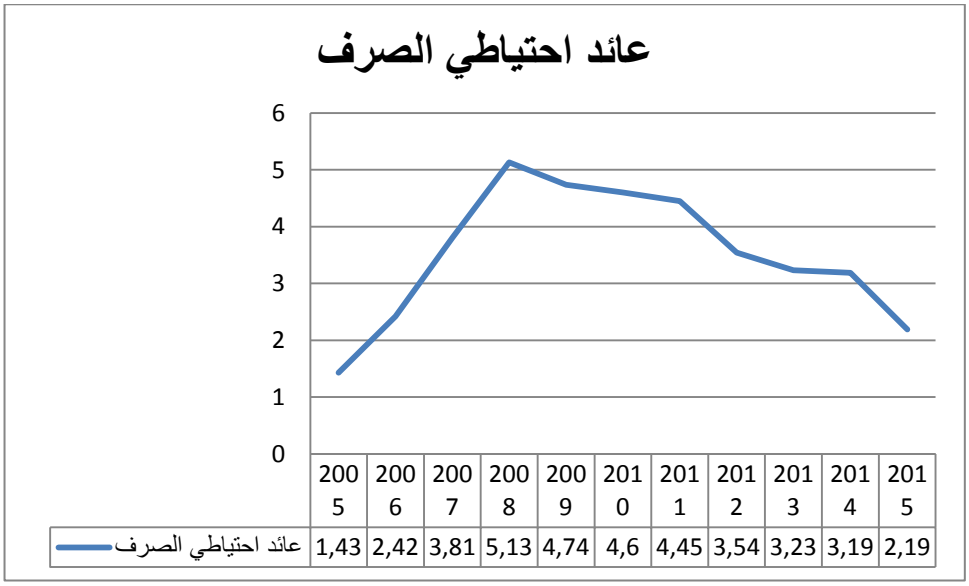

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 5 من محمد العيد صلوح وآخرون، آليات ادارة، احتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2000-2015)، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 18، جانفي 2018، ص 221.

معايير تحديد المستوى الأمثل للاحتياطات الأجنبية:

هناك عدة مؤشرات تقيس المستوى أو الحجم الأمثل (كفاية) لاحتياطيات الصرف نذكر منها:

1.نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الواردات (R/M):

"تم اقتراح هذا النموذج من قبل تريفن "Triffin" سنة 1947 كمؤشر على كفاية الاحتياطات، وطبقا لتريفن فإن الطلب على الاحتياطات يجب أن يتوافق مع اتجاهات التجارة الدولية بهدف مواجهة الصدمات الخارجية، حيث يعتبر أفضل مؤشر للحكم على مدى كفاية الاحتياطات وتقاس هذه النسبة من خلال عدد الشهور السلعية و الخدمية التي يجب أن تغطيها صافي الاحتياطات الأجنبية، و التي تمتد من 3 إلى 4 شهور وطبقا لتريفن فإن النسبة المقبولة تتراوح ما بين 20-40 %و النسبة المثالية هي 25 %باعتبار أن الواردات هي أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات ". [1]

والإسقاط على الحالة الجزائرية باعتبار الاقتصاد الجزائري يتميز بالتبعية المطلقة للخارج فيما يتعلق بالواردات فإن الملاحظ من خلال الشكل الموالي و الذي يوضح معدل تغطية الواردات خلال الفترة 2000-2017 أن أشهر التغطية المسجلة تجاوزت بكثير هذا المؤشر، فبلغ على سبيل المثال تقريبا 40 شهرا من التغطية سنة 2007، وهكذا لبقية

[1] حسين جواد كاظم، عقيل عبد محمد الحميد، واقع الاحتياطات الأجنبية ومعايير تحديد المستوى الأمثل لها في العراق للمدة 2004-2014، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14 (العدد1)، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، 2018، ص 83.

السنوات بمعدلات متفاوتة حتى 2012، لينخفض ابتداء من سنة 2013 وهذا راجع لتراجع الاحتياطات الإجمالية ويفسر هذا المستوى الذي وصلت إليه الاحتياطات قدرة مقاومة الاقتصاد الوطني تجاه الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ جوان 2014.

لهذا السبب، علاوة على ضرورة الحفاظ على مستوى ملائم، المعبر عنه بعدد الأشهر للاستيراد، ووفقا للممارسات الدولية الجيدة يصبح من الضروري أن يتم توجيه هذه الاحتياطات من الصرف أساسا نحو تمويل الواردات من السلع والخدمات التي تساهم في نمو الاستثمار الإنتاجي المسوق في الصناعات المعملية والخدمات الإنتاجية باعتباره الحل الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني ورفع الصادرات خارج المحروقات.

الشكل رقم 19 يمثل معدل تغطية احتياطات الصرف الأجنبي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2006-2017

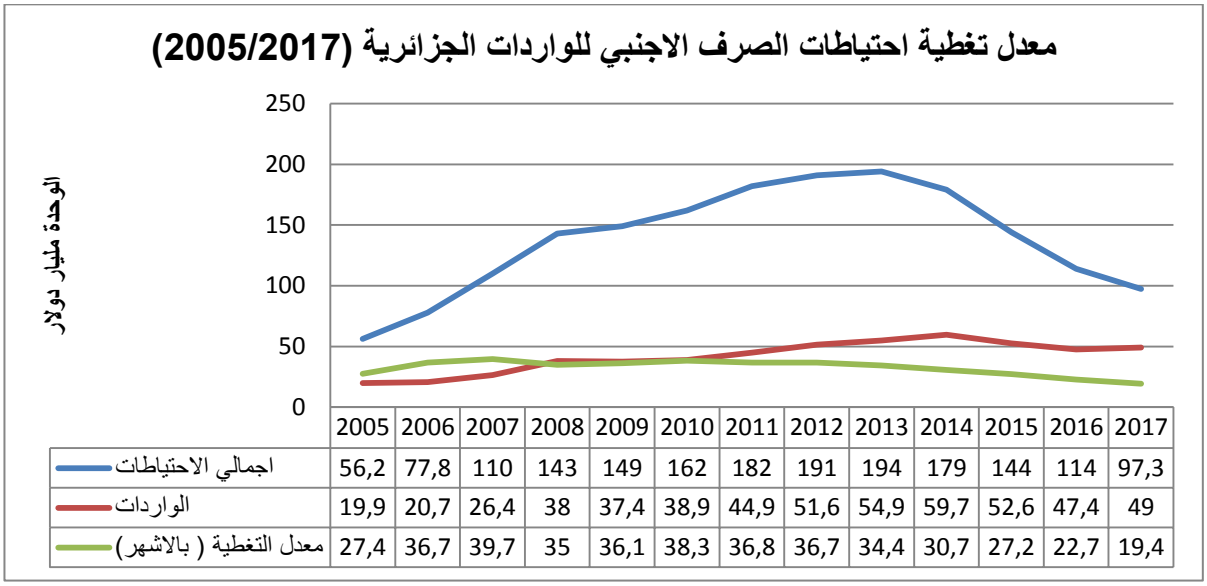

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الاحتياطات	56,2	77,8	110	143	149	162	182	191	194	179	144	114	97,3
الواردات	19,9	20,7	26,4	38	37,4	38,9	44,9	51,6	54,9	59,7	52,6	47,4	49
معدل التغطية (بالاشهر)	27,4	36,7	39,7	35	36,1	38,3	36,8	36,7	34,4	30,7	27,2	22,7	19,4

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

2.مؤشر الاحتياطات إلى ميزان الدين الخارجي الإجمالي وقصير الأجل STD:

"تعد STD من اهم المؤشرات المستخدمة للحكم على كفاءة الاحتياطات والحكم على المركز المالي للدولة، كما أنها مقياس القدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وعدم الوفاء بهذه الالتزامات يعني أن الدولة تعاني من نقص كبير في السيولة الدولية، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال منها. كما أنها تعد مؤشر مهم بالنسبة للبلدان في تحديد المدى الزمني المتاح.

للسلطات المحلية لإجراء تعديلات في سياستها الاقتصادية أو اتخاذ الإجراءات التي تحول دون الدخول في دوامة التعثر. وطبقا ل Greenspan and Guidotti فإن المقياس المرجعي لهذه النسبة هو (1) والذي يعني 100 % وعادة يجب أن لا تهبط التسمية دون هذا المستوى والتي تعني أن جميع الدين الأجنبي قصير المدى يدفع بسرعة في الأمد القصير دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، أما فيما يتعلق بنسبة الاحتياطات إلى إجمالي الدين الخارجي من قبل

Brown عام 1964 فهي تعكس قدرة البلد على تمويل ميزان ديونه الخارجية من الاحتياطات الأجنبية وأن نسبة 40% هي النسبة المثلى".[1]

وبالإسقاط على الحالة الجزائرية نلاحظ أن هناك تحسن كبير في نسبة التغطية للديون قصيرة وطويلة الأجل والتي كانت لا تتجاوز 12،47 % سنة 2000 إلى أن وصلت ذروتها سنة 2013 حيث بلغت23،57% نتيجة للتراكم المتزايد الاحتياطيات الصرف الأجنبي بسبب الارتفاع القياسي لأسعار البترول خلال تلك الفترة. أما فيما يخص إجمالي الدين الخارجي فقد سجل أدنى مستوى له سنة 2015 تقدر ب 02،3 مليار دولار، منذ سنة 2006، أي السنة التي تم فيها الدفع المسبق لجزء من قائمة.

وفي سنة 2017 سجل إجمالي الدين الخارجي ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 3.99 مليار دولار، بما في ذلك 1.529 مليار دولار كدين عام خارجي مقابل 3.85 مليار دولار في نهاية 2016 (بما في ذلك 1.372 مليار دولار كدين عام)، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 20 يمثل تطور نسبة احتياطي الصرف الأجنبي إلى إجمالي الديون الخارجية في الجزائر (2005-2017)

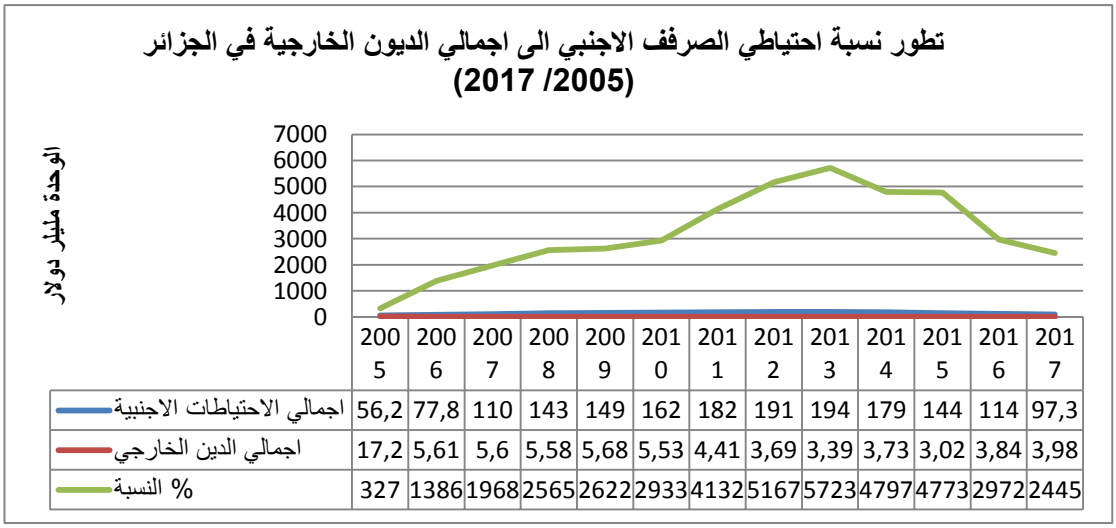

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الاحتياطات الاجنبية	56,2	77,8	110	143	149	162	182	191	194	179	144	114	97,3
اجمالي الدين الخارجي	17,2	5,61	5,6	5,58	5,68	5,53	4,41	3,69	3,39	3,73	3,02	3,84	3,98
% النسبة	327	1386	1968	2565	2622	2933	4132	5167	5723	4797	4773	2972	2445

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

3.مؤشر احتياطي الصرف الأجنبي إلى عرض النقود: R/m2:

يستخدم هذا المؤشر أو هذه النسبية كمؤشر احترازي من الوقوع في الأزمات المالية، حيث أن العديد من أزمات رأس المال في الوقت الحاضر تكون مصحوبة بتدفق للإيداعات للمقيمين في البلد، لذا فان هذا المؤشر عادة ما يهدف إلى الإحاطة بالخطر المترتب على هروب رؤوس الأموال والتي من شأنها أن تضغط على الاحتياطات أو قياس درجة الثقة في العملة ومدى كفاءة النظام المصرفي لذا فكلما كانت دالة الطلب على النقود مستقرة نسبيا فان الحاجة لهذه النسبة غير مهمة والعكس تماما في الدول ذات دالة الطلب على النقد غير مستقر، ويستخدم هذا النموذج بشكل عام بالنسبة

[1] حسين جواد كاظم، عقيل عبد محمد الحميدي، نفس المرجع السابق، ص 84.

للبلدان التي تتبع أسلوب سعر الصرف المربوط أو الثابت وتكون النسبة 10-20% مناسبة، بينما البلدان التي تتبع نظام الصرف المعوم فإن النسبة المناسبة تدور حول 5-110"%. [1]

بالإسقاط على حالة الجزائر ومن خلال الشكل **رقم 21**الذي يوضح نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية للمعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، يمكن أن نلاحظ أنه بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز38.36 %سنة 2000 حيث يفسر انخفاض النسبة لأسباب لا تتعلق بوجود أزمات خارجية كزيادة الثقة في العملة المحلية أو لجوء القائمين على السياسة النقدية الاستخدام سعر الفائدة في تحقيق نسبة تضخم مستهدفة وبالتالي يتزايد الطلب على النقود، فيما بلغت ذروتها سنة 2009 مسجلة نسبة تغطية بلغت 151.64 %، مما يدل على أن بنك الجزائر له القدرة الكافية و المريحة على الوفاء بالتزاماته، و الدفاع عن سعر صرف عملته وإدارتها، كما نعلم أن ارتفاع النسبة لا يعكس تحول في حيازة العملة المحلية لأسباب مقلقة، فقد يكون هذا التحول للاستثمار في أصول أجنبية، وبالتالي يكون استخدام هذا المؤشر لوحده قاصرا حيث يتبين ضعف العلاقة بين هذه النسبة والأداء الاقتصادي للدولة.

الشكل رقم 21 يمثل نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للمعروض النقدي خلال الفترة (2006-2017)

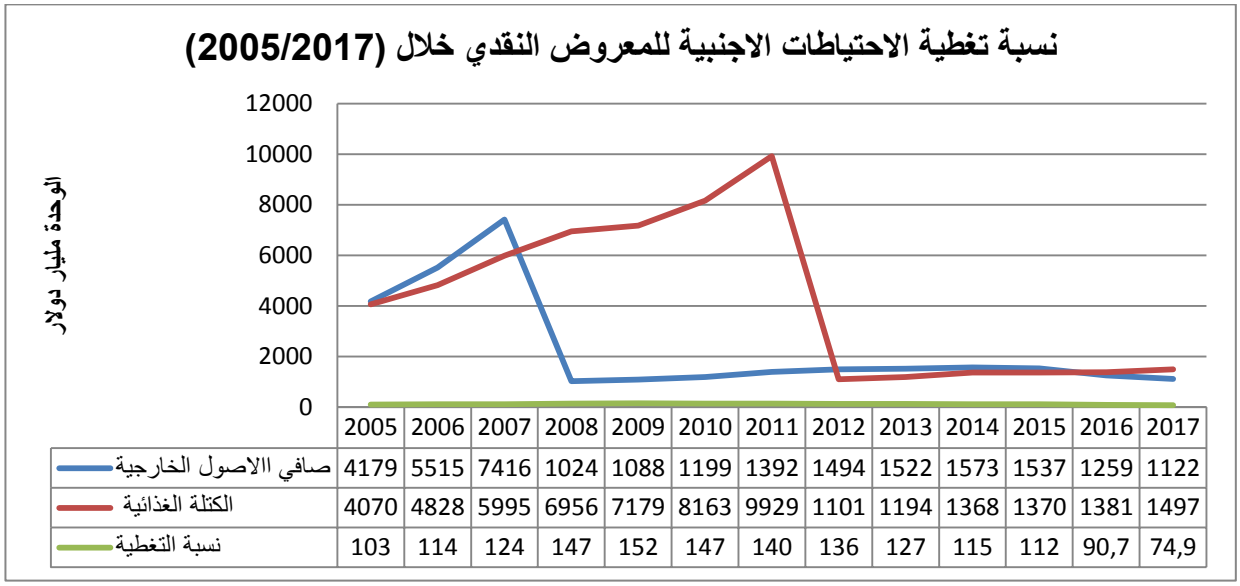

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صافي االاصول الخارجية	4179	5515	7416	1024	1088	1199	1392	1494	1522	1573	1537	1259	1122
الكتلة الغذائية	4070	4828	5995	6956	7179	8163	9929	1101	1194	1368	1370	1381	1497
نسبة التغطية	103	114	124	147	152	147	140	136	127	115	112	90,7	74,9

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاث لبنك الجزائر.

[1] حسين جواد كاظم، عقيل عبد محمد الحمدي، نفس المرجع السابق، ص 84.

خلاصة الفصل:

أردنا من خلال هذا الفصل تحليل وقياس العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر، وقياس أثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري في الأجل القصير، من خلال الدراسة التحليلية لاحظنا أن قيمة الدينار الجزائري شهدت حالة ارتفاع مؤقتة سنة 2011 بسعر متوسط 65،72 دينار للدولار الأمريكي الواحد، ليأخذ بعدها منحى معاكس طيلة الفترة (2012-2017) حيث عرف تدهورا حوالي 20 %سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ويرجع ذلك لرغبة السلطات النقدية في رفع حصيلة الصادرات المتأتية من النفط والمقومة بالدولار عند تحويلها للدينار ومنه ريح الفارق بالدينار الجزائري، وهو ما يساهم حسب خبراء اقتصاديين في تقليل نسيب للعجز المسجل في الميزان التجاري، وهذا على خلفية انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014، ليواصل تراجعه سنة 2016 بنسبة 5،9% الاستمرار انخفاض أسعار النفط ومحاولة من بنك الجزائر في الحد من عجز الميزان التجاري، ليواصل تراجعه سنة 2017 بنسبة 14% لامتصاص السيولة. ومن خلال نتائج الدراسة القياسية تبين لنا وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات، وعلاقة طردية بين سعر الصرف والواردات، كما أكدت لنا غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، كما أن نتائج متجه الانحدار الذاتي VAR أشارت إلى أن كل من الصادرات والواردات تتأثر بتقلبات سعر الصرف في الأجل القصير.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام بحثنا هذا كنا قد تطرقنا إلى شقين، الشق النظري وشق التطبيقي في محاولة منا لتوضيح الموضوع ومعالجته فكان الانطلاق بتبين ماهية سعر الصرف (مفهومه ، أنواعه ، أهم وظائفه)، كما أننا لم نغفل عن ذكر الأنظمة والنظريات المؤطرة لسعر الصرف وفي مجمل هذا الشق النظري كان لبد أن نسلط الضوء على كل من العوامل المؤثرة على سعر الصرف و مخاطره ، كما وجب أن نتطرق من أجل موازنة البحث إلى التجارة الخارجية وهذا لمعرفة علاقتها بسعر الصرف وهذه الأخيرة هي المطلوب في الدراسة لذا ركزنا في الدراسة التحليلية على دراسة تقلبات سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري لحالة الجزائر من خلال تطرق إلى سياسة صرف الدينار ، الوضعية الاقتصادية و البرامج الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2005-2017،كما تطرقنا في دراستنا أيضا للمبادلات التجارية في شقيها الصادرات والواردات الجزائرية لنفس الفترة ومن ثم استلزم أن ندرس انعكاسات سعر الصرف على التجارة الجزائرية من أجل استخلاص النتائج الظاهرة أدناه .

1- نتائج البحث:

من خلال هذا البحث تحصلنا على مجموعة من النتائج نلخصها في النقاط التالية:

- هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات، أي أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار تقل الصادرات، ولهذا تأثير سلبي على الميزان التجاري وبالتالي حدوث عجز فيه.
- هناك تأثير كبير لسعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، ويكون هذا التأثير على شكل علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات، وطردية بينه وبين الواردات.
- تعتبر الواردات من السلع الضرورية غير المرنة بالنسبة لتغيرات سعر الصرف مثل القمح.
- الفائض في الميزان التجاري للجزائر لا يعبر عن طبيعة النمو الاقتصادي، حتى وإن سلمنا بالتحسن في السنوات الأخيرة فإنه يبقى ضئيلا جداً رغم إجراءات أعطت اهتماما بترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها بقيت تراوح مكانها فهي لم تتجاوز طيلة المرحلة 5% فلم تمكن إجراءات تخفيض العملة من إخراج الصادرات خارج المحروقات من ركودها.
- المداخيل من العملة الصعبة من عوائد البترول في الجزائر تعتبر عاملا ذو تأثير سلبي، حيث لم يتسن الاستفادة منها والتماشي وفق ما يخلق اقتصاد قوي.

- فقدان الميزة التنافسية للسلع الجزائرية يساهم في تدهور مساهمة القطاعات خارج المحروقات في اجمالي الصادرات بسبب ضعف مردودية الانتاج في القطاعين الزراعي والصناعي، ما أدى الى ارتفاع فاتورة استراد المواد الغذائية ومواد التجهيز.
- يعتبر الاتحاد الاوربي الشريك الاقتصادي الأبرز للجزائر حيث يستقبل النسبة الأكبر من حجم الصادرات الجزائرية المتكونة أساسا من المحروقات وذلك لعدة عوامل أبرزها العامل التاريخي والجغرافي.

2- نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها، واستنادا على فرضيات البحث المدرجة في مقدمته، يمكن اختبار هذه الفرضيات كالتالي:

الفرضية الأولى: يعتبر سعر الصرف وسيلة يتم من خلالها تسوية المدفوعات الدولية لذلك يعتبر هو المرأة العاكسة للمركز المالي للدولة من منطلق أنه عبارة عن تلك الوحدات التي تبادل به الوحدة المحلية من العملة إلى أخرى أجنبية ومنه فإن له علاقة مباشرة بحجم التجارة الخارجية في كل دول العالم وبالتالي فهي محققة.

الفرضية الثانية: عرفت الجزائر انهيار في سعر صرف الدينار مقابل عملة الأورو حيث نلاحظ أن سعر الصرف قد انتقل من 91.24 دينار مقابل 1 أورو سنة 2005، وواصل هذا السقوط أو الانهيار بنسب متفاوتة إلى أن وصل إلى 125.32 دينار مقابل 1 أورو سنة 2017 وبالتالي فهي محققة.

الفرضية الثالثة: عرفت الجزائر قفزة في المنحى التصاعدي للواردات حيث بلغت قيمة الواردات 19.89 مليار دولار سنة 2005، واستمر هذا الرقم في التصاعد إلى أن بلغ مبلغ 48.98 مليار دولار سنة 2017 بينما كانت صادرات الجزائر دائما مرتبطة ببورصة النفط بما أنه يمثل93% من صادراتها وبالتالي فهي محققة.

3-التوصيات:

- ينبغي على الدولة أن تقوم بتخفيض سعر الفائدة، الذي يؤدي بدوره الى زيادة الاستثمار، فعندما ينخفض سعر الفائدة يتشجع المستثمرون على الاستثمار وبالتالي يزداد الناتج المحلي، فتزداد الصادرات بدورها ويقل سعر الصرف بالمقابل.

-عدم الاستمرار في تخفيض سعر الصرف لأنه يؤدي الى اختلال في ميزان المدفوعات.

-محاربة السوق السوداء والمضاربين بالعملة من خلال وضع مكاتب معتمدة للصرف، وكذا سن قوانين جزائية ورادعة لكل من يتعامل في السوق السوداء للصرف.

- اعفاء المصدرين الناجحين من الضرائب الغير مباشرة.

- منح امتيازات للشركات التي تتحصل على شهادات الجودة و المطابقة للمواصفات العالمية.

-ضرورة تضافر وتكاثف الجهود بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وكذا المؤسسات التعليمية والمركز البحوث من أجل التغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق قفزة نوعية وكمية في الصادرات.

- ترشيد الواردات بما يتوافق مع التزامات الجزائر الدولية من خلال ترشيد المشتريات الحكومية المستوردة.

- اعفاء الواردات التي تدخل في تصنيع المواد الموجهة للتصدير من الضريبة.

4-آفاق البحث:

-أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

- استشراف الاثار الاقتصادية لتعويم الدينار الجزائري.

- دراسة مقارنة لتغيرات سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات في الدول العربية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

قائمة الكتب:

1. جبوري محمد، أنظمة أسعار الصرف ، تقييم واختيار ، الناشر دار المناهج ، الامارات ، تاريخ النشر 2009.
2. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية الجزء الاول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999.
3. خالد محمد السواعي ، التجارة الدولية النظرية وتطبيقها، ط1، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2009.
4. رضا عبدالسلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
5. سمير فخري نعمة ، العلاقة بين سعر الصرف و سعر الفائدة ، الناشر دار اليزوري العلمية ، مصر ، تاريخ النشر 2014.
6. شقيري نوري موسى التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، الناشر دار الميسر ، الأردن ، تاريخ النشر 2019.
7. صلاح الدين ناسق، تطور التجارة الدولية، مكتبة عين الشمس القاهرة، مصر، 1974.
8. عبد الحسن جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ضل الصدمات الاقتصادية(نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
9. عبد الرزاق بن زاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، الناشر دار اليازوري العلمية ، مصر ، تاريخ النشر 2016.
10. عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
11. عدنان تايه النعيمي ، إدارة العملات الأجنبية ، الناشر دار الميسر ، الأردن ، تاريخ النشر 2018.
12. عطا الله زبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
13. قدي عبدالمجيد، مدخل الى سياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 .
14. لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
15. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1، دار المنهل لبناني، بيروت،2010.
16. محمد عبد العزيز عجمية، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النشر غير معروفة.
17. محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار النشر غير معروفة.
18. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، ط، 1997.

قائمة المصادر والمراجع

19. موسى سعيد مطر شقيري، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
20. نويوة عمار، اقتصاد دولي، مطبوعة مقدمة لطلبة تخصص تجارة، جامعة باتنة الجزائر، 2013،2014.
21. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير لنشر والتوزيع، عمان، 2006.
22. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، طبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت،2001.

قائمة مذكرات وأطروحات :

1. ابتسام بن يحي، محددات التدفق التجاري الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية، دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية على حركة التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013.
2. امجد بن عيسى، انعكاسات الشراكة الاورو متوسطية على التجارة الخارجية، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، الجزائر.
3. حسنة محرز، اثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، مذكرة شهادة ماستر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.
4. الداوي يامنة، اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية، اطروحة لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة، الجزائر.
5. درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010.
6. دغة حسين، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، الجزائر.
7. دوحة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
8. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من اقتصاد مخطط الى اقتصاد السوق، اطروحة ماجيستير، جامعة تلمسان، الجزائر.
9. سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963- 2006، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
10. شعيب بونوة وخياطة رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية للدينار الجزائري"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية ، جامعة تلمسان، الجزائر2019.
11. علة محمد، الدولرة ومشاكل عدم الاستقرار النقد واثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر.
12. كمال العقريب، اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

13. محمد البشير بن عمر، دراسة اثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر.

قائمة تقارير ومجلات:

1. التقرير السنوي 2017 (التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر).
2. برمودي لحسن، لقليطي لحضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مقال منشور في مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد الأول مارس 2017.
3. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني قضاية التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.
4. بن طيرش عطا الله، كاكي عبد الكريم، تخفيض قيمة الدينار الجزائري وأثره على تطور قيمة الكتلة النقديةM2 ، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الأول.
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
6. حسين جواد كاظم، عقيل عبد محمد الحميد، واقع الاحتياطات الأجنبية ومعايير تحديد المستوى الأمثل لها في العراق للمدة 2004-2014.
7. دردوري لحسن، فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر 1990 -2014، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016.
8. رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، دون م كان، العدد 17، حزيران 2013 .
9. عقون شراف و أخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مقال منشور في مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص المجلد الثاني، أفريل 2018.
10. مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 14 (العدد1)، جامعة البصرة، كلية الادارة و الاقتصاد، قسم العلوم المالية و المصرفية، 2018.
11. محمد العيد صلوح وآخرون، آليات إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة [1](2000-2015)، مقال منشور مجلة الباحث، العدد 18، جانفي 2018.
12. مراس محمد، دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ و الاستشراف var، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2015
13. مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مقال منشور في مجلة دفاتر بواداكس، العدد 7، مارس 2017، جامعة مستغانم.

قائمة المصادر والمراجع

14. نور الدين عبابسة، بوراس أحمد، الخيارات الانتمائية في استخدام احتياطات الصرف الأجنبي " دراسة حالة الجزائر "، حوليات –جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد 18، ديسمبر 2016.

15. هادف حيزية، مواجهة الأزمات المالية من خلال الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف (دراسة واقع سعر الصرف في الجزائر مقارنة بدول أمريكا الجنوبية)، مقال منشور في مجلة أفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، المجلد 2. العدد 2

16. هاشم جبار الحسني، رياض رحيم العامري، عرض النقد وسعر الصرف و أثرهما في إدارة الاحتياطيات الدولية في اليابان للمدة (2003-2015) –المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 13 (العدد 53)، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء.

17. هدى بوحنيك، دور بنك الجزائر في تسير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 08، 2010.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. La Banque d'Algérie، TENDANCES FINANCIERES ET MONITAIRES AU PREMIER TRIMESTRE 2015، SOUS L'EFFET DU CHOC EXTERNE، Juin 2015.
2. Salima Benzaama، Djilali Boudraf، Analytical reading of the impact of the exchange rate of the dollar and euro on foreign trade (case of Algeria 2005-2016). Dialogue Mediterraneen، Vol.10 n°1) Mars 2019.

المواقع :

1.https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique

2.https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: الاقتصاد

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة) بودوح ضياء الدين ولية المولود(ة) بتاريخ 1992/07/06 بـ سيدي عيسى

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رخ) رقم 177891 الصادرة بتاريخ 2015/06/23 عن دائرة سيدي عيسى

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: "أثر تغيرات سعر الصرف الدينار على حجم التجارة الخارجية للجزائر خلال 2018"

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/07

التوقيع و البصمة

14 جوان 2021

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf's M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): صرصاف إسماعيل المولود(ة) بتاريخ: 1992/10/31 بـ: بئر غبزو

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (او ر.) رقم: 128977746 الصادرة بتاريخ: 2011/07/30 عن بلدية محمد بوضياف

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

أثر تغيرات سعر الصرف الدينار على حجم التجارة الخارجية الجزائر خلال الفترة 1990-2019

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/09

التوقيع و البصمة

*يعبر كل طالب إذا تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالبا واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة